



جامعة قاصدي مرياح - ورقلة  
Université kasdi merbah - Ouargla



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم العلوم التجارية

Département des Sciences Commerciales

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة: العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجائية عميق

من إعداد الطالب محمد باسو

عنوان:

## دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة مخاطر الائتمان المصرفي

(دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة

ورقلة (2005-2008))

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	غولي محمد البشير	الدكتور
مشروفا	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	محسن عواطف	الاستاذ(ة)
مناقشة	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	بن شنة فاطمة	الاستاذ(ة)

السنة الدراسية 2013/2012

## الفهرس

الصفحة	العنوان
<b>III</b>	الإهداء
<b>IV</b>	الشكر
<b>V</b>	الملخص
<b>VI</b>	قائمة المحتويات
<b>VIII</b>	قائمة الأشكال
<b>IX</b>	قائمة الملحق
أ	توضئة:
2	الفصل الأول: التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية
2	تمهيد
3	المبحث الأول :الأدبيات للتدقيق الداخلي و مخاطر الائتمان المصرفي
3	المطلب الأول :التدقيق الداخلي في البنوك
3	الفرع الاول : طبيعة التدقيق الداخلي في البنوك
4	الفرع الثاني: اهداف التدقيق الداخلي في البنوك
5	الفرع الثالث :اجراءات التدقيق الداخلي في البنوك
6	المطلب الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي
6	الفرع الاول: مفهوم المخطر و المخاطر الائتمانية

8	الفرع الثاني: طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك
9	الفرع الثالث: أساليب التحكم في مخاطر منح الائتمان المصرفي
11	المطلب الثالث دور ادارة التدقيق الداخلي و ادارة المخاطر المصرفية
12	الفرع الاول: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية
13	الفرع الثاني: مهام ووجبات دائرة التدقيق الداخلي باعتماد على المخاطر
14	الفرع الثالث: التقييم وإعداد التقرير والإفصاح
16	المبحث الثاني:مراجعة الابحاث والدراسات العلمية السابقة مجال الدراسة
16	المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة
18	المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة
19	المطلب الثالث: علاقة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة
21	خاتمة الفصل
22	الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) - وكالة ورقلة-
23	تمهيد:
24	المبحث الأول: طرق وادوات الدراسة
24	المطلب الأول المصادر و مجتمع الدراسة
24	الفرع الاول: مصادر الدراسة
24	الفرع الثاني: مجتمع الدراسة
24	المطلب الثاني: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) - وكالة ورقلة-

24	<b>الفرع الأول: نشأة البنك</b>
25	<b>الفرع الثاني: مهامه و الهيكل التطبيقي</b>
28	<b>المطلب الثالث: سياسة الإقراض والإجراءات الازمة لطلب و منح قرض</b>
28	<b>الفرع الأول: سياسة الإقراض</b>
29	<b>الفرع الثاني: الإجراءات الازمة لطلب و منح قرض</b>
32	<b>المبحث الثاني: دراسة تطبيقية مع النتائج والمناقشة</b>
32	<b>المطلب الأول: دراسة تطبيقية لحالة قرض استثماري</b>
34	<b>المطلب الثاني: دراسة حالة طلب قرض استغلال</b>
40	<b>المطلب الثالث: النتائج والمناقشة</b>
40	<b>الفرع الأول: النتائج المستخلصة من الدراسة</b>
40	<b>الفرع الثاني: مناقشة النتائج المستخلصة</b>
41	<b>خاتمة الفصل</b>
43	<b>الخاتمة</b>
46	<b>المراجع</b>
49	<b>الملاحق</b>
63	<b>الفهرس</b>

## المحتويات

الصفحة	العنوان
III	الإهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الأشكال
VIII	قائمة الملاحق
أـ ج	توضية:
2	الفصل الأول : التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر الائتمانية .
3	المبحث الأول: التدقيق الداخلي و مخاطر الائتمان المصرفي
6	المبحث الثاني: مراجعة الابحاث والدراسات العلمية السابقة مجال الدراسة
22	الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحه و الشمية الريفية(BADR) – وكالة ورقلة -
24	المبحث الأول : طرق وأدوات الدراسة
32	المبحث الثاني : النتائج والمناقشة
43	الخاتمة
47	المراجع
49	الملاحق
61	الفهرس

### توطئة:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف، لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقسيم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، مما يعزز فرص الاستغلال للتدقيق على أعمال المؤسسات المصرفية، باستخدام أكثر الأساليب والمنهجيات الحديثة في التدقيق، للدور المركزي الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية بالدول المختلفة .

تعتبر المخاطر المصرفية ناتج العمل المصرفي خصوصاً، مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المالية وال الحاجة الى البنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك الى اخر وتحتاج الى حسن استمرارها بعوائد مرضية و مخاطر متدنية.

ومن هذا المنطق تولى الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية ضبط مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها باتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود الى تحقيق اهدافه بصورة افضل ، مما أدى بالتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والمصرفية ان يكون مصدراً استشارياً وتوجيهياً يساعد في تحمل مسؤوليات ادارة المخاطر والتقليل منها .

### إشكالية البحث:

تعرض المصارف للعديد من اشكال المخاطر المرتبطة بانشطتها وخدماتها ، ومن اهم هذه المخاطر تلك المرتبطة بالعملية الائتمانية للمصرف لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر ، وانعكاساتها على التواهي الادارية والمالية بات أمرا ضرورياً لنجاح مهنة التدقيق في المصارف ، وبالتالي نطرح الإشكالية العامة:

مامدى قيام المدقق الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية؟

### الاشكالية الجزئية :

تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى الإشكاليات الجزئية التالية:

- ما مدى ادراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف؟
- ما هو دور المدقق الداخلي في تقييم ومتابعة المخاطر الائتمانية ومراقبة الاستجابة لها ؟

### الفرضيات:

- كيف يمكن للبنك إن يقوم بتحليل وتقويم مخاطر الائتمان لضمان استمرارية
- يدرك المدقق الداخلي أهمية التقليل والحد من المخاطر الائتمانية

### مبررات اختيار الموضوع:

بالنسبة لمبررات اختيار الموضوع فهي تتجلى فيما يلي:

#### مبررات ذاتية :

- الميول الشخصية مثل هذه المواضيع والرغبة في التخصص ضمن هذا المجال
- إضافة دراسة في هذا المجال لإثراء البحث العلمي والمحكمة.
- التعريف والإعلام بمثل هذا النوع من المواضيع.

#### مبررات موضوعية :

- معرفة دور ونشاط البنوك التجارية والتحكم للمخاطر الائتمانية في الحياة الاقتصادية.
- حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن و تزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم و في المؤتمرات الدولية و الملتقىات العلمية.
- التعرف على أوجه القصور في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.

### أهداف وأهمية البحث:

- من منطلق التساؤلات المطروحة يهدف البحث الى توضيح النقاط التالية:
- طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
  - دور عملية التدقيق الداخلي في التقليل من حجم مخاطر الائتمان المصرفي

-دور المدقق الداخلي في التنبؤ بمحظوظ الائتمان.

-مراجعة التدابير والإجراءات التي يعدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في ولاية ورقلة لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديها.

تبرز أهمية الموضوع من منطلق المخاطر المصرفية ذاتها التي تواجهها البنوك ومنظمات الأعمال الأخرى في وظائفها حاليا، نظراً للتطورات السريعة في القطاع المصرفي وزيادة الاستثمار في هذا القطاع وما صاحب ذلك من مخاطر كبيرة وكثيرة لها تأثيرات سلبية على عمل هذه المصارف وقرارتها الائتمانية، لذا يرى الباحث أن لهذه الدراسة أهمية في الوقت الحاضر تتلاءم والتتوسع الحال في القطاع المصرفي وشموله لكافة التعاملات المالية اليومية ومن قبل كافة القطاعات.

### حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: يتناول دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-
  - الحدود الزمنية: اشتغلت على دراسة في البنك باستعمال قوائم مالية لفترة 2005-2008
- ـ مرجعية الدراسة :** تتشكل مرجعية الدراسة التي قمنا بها في المذكرات والملتقىات العلمية والمحللات والمقالات والكتب.

### منهج البحث:

تنضمن منهجية البحث جانبين:

في الجانب النظري اعتمدنا على النهج الوصفي ، حيث يبرز هذا المنهج في توضيح الإطار النظري في دور مدقق داخلي في ضبط إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على اسلوب دراسة حالة من خلال معلومات متوفرة من بنك BADR (وكالة ورقلة).

### صعوبات البحث: من بين العوائق التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة مايلي:

- صعوبة الحصول على بعض البيانات والمعطيات من المصرف محل الدراسة نظراً لسرية الملفات وأرقام حسابات الرسائل التي تعد من أسرار المهنة.
- صعوبة جلب المعلومة من طرف عمال البنك وكالة ورقلة.

### هيكل البحث:

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين حيث احتوى:

- الفصل الأول: التدقيق الداخلي ودور إدارة المخاطر الائتمانية .
- الفصل الثاني: (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة)

## **الفصل الأول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

### **تمهيد الفصل:**

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي استجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الأعمال بشكل عام ، حيث أن التدقيق الداخلي نشأ كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ تركيزه على النواحي المالية و المحاسبية ، لكن التطور الذي حدث في بيئة الأعمال المصرافية أوجب على وظيفة التدقيق الداخلي أن تتطور لتشمل جوانب التدقيق التشغيلي و تقديم الإستشارات الإدارية و الفنية العالية ، مما رفع من أهمية و مساهمة هذه الوظيفة في تحسين الأداء الإداري و المالي من خلال دعم المؤسسات المصرافية ، و تصميم و تطوير نظام فعال للرقابة الداخلية ، و جودة إدارة المخاطر داخل المصارف.

إن الأهمية التي يكتسبها الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية دفعتنا لأن نخصص هذا الفصل لدراسة نظرية لكل من التدقيق الداخلي و مخاطر الائتمان المصرفي ولقد ارتئينا أن نقسمه إلى مبحثين:

↳ **المبحث الأول: التدقيق الداخلي و مخاطر الائتمان المصرفي؛**

↳ **المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة وارتباطها بالدراسة الحالية.**

## **المبحث الأول: التدقيق الداخلي و مخاطر الائتمان المصرفي**

وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف، لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، مما يعزز فرص الاستغلال الأمثل للموارد وصولاً إلى الجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة.

كما تعود أهمية التدقيق على أعمال المؤسسات المصرفية واستخدام أكثر الأساليب والمهجيات الحديثة في التدقيق، للدور المركزي الذي تقوم به المصارف التجارية في الحياة الاقتصادية بالدول المختلفة، وتتسم المصارف التجارية في تأديتها لأعمالها بثلاث سمات مهمة تميزها عن غيرها من المنشآت، و تتعلق نشاط هذه السمات بالربحية، والمسؤولية والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملحوظ على مختلف أوجه نشاطها.

### **المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق الداخلي.**

يعرف التدقيق الداخلي على أنه :

نشاط وظيفي تقييمي مستقل بأسس داخل المنظمة لتقدير أنشطتها ومدى تطابق الأنظمة المالية والمحاسبية فيها، وكذا التزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لزيادة الفاعلية وتحسين الأداء وبهدف التدقيق الداخلي عموماً إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم الدعم والمعلومات للإدارة العليا.

#### **الفرع الأول: طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف.**

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتکز عليه الاقتصاد في جميع الدول، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها، ويمتلك حقاً مقصوراً عليه باستعمال المصطلح " مصرف " كجزء من اسمه<sup>1</sup> ، وتمثل الوظيفة الرئيسية في المصرف التجاري في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، مثل شراء وبيع العملات الأجنبية والأوراق المالية، وإصدار وقبول الكمبيالات، والاعتمادات وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى<sup>2</sup> ونظرًا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل

<sup>1</sup> - خالد راغب الخطيب، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار الصفاء ، عمان / ص 9

<sup>2</sup> احمد حلمي جمعة ، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتركة ، دار الصفاء عمان 2013 ، ص 97

## **الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام مراقبة ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي

تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي، دون استبعاد أي

<sup>1</sup>: نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل، وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي

- فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي والتحقق من الالتزام بهم مهام الرقابة الداخلية

بتحليل مخاطر نظام الضبط الداخلي والتحقق من القيام بالمسؤوليات؛

- تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر؛

- تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والتزاهة والشمولية؛

- تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات؛

- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية؛

- التتحقق من سير العمل في أقسام دوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفاعلية في العمل .

وبالتالي فإن من مسؤوليات دائرة التدقيق الداخلي إعطاء الاهتمام الكافي، بالضوابط القانونية والتنظيمية، التي تحقق أهداف الرقابة

على أعمال المصرف، بما في ذلك السياسات والطرق والقواعد والمبادئ الصادرة عن الجهات المختصة في العمل المصرفي<sup>2</sup>.

اذن نستنتج ان المهام الرئيسية لدائرة التدقيق في المصرف، تتمثل في التتحقق من سير العمل في اقسام فروع المصرف

بالشكل المطلوب، مع التركيز على دائرة منح الائتمان لانه ركيزة عمل المصرف .

### **الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي في المصارف.**

إن المدف الرئيسي من تدقيق عمليات المصرف، هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق أو الممارسات المحلية

المناسبة، التي يتم وضعها حول صحة البيانات المالية السنوية للمصرف، والتي تم إعدادها بشكل دوري، وغالباً ما يطلب من

المدقق الداخلي للمصرف، أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف وإلى السلطات النظامية الأخرى،

وفيما يلي أهم أهداف التدقيق الداخلي في المصارف<sup>3</sup>

<sup>1</sup> احمد حلمي جمعة، مدخل لتدقيق لتأكيد الحديث ، دار الصفاء عمان ،2009، ص 30-36

<sup>2</sup> - احمد حلمي جمعة ، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة ، دار الصفاء عمان 2013 ، ص 97 .

<sup>3</sup> احمد حلمي جمعة، التدقيق للحسابات ، دار الصفاء ،عمان ،2010 ، ص 8-9

## **الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

1. تيسير تحقيق أهداف العمل في المصرف؛

2. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف؛

3. تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات؛

4. حماية أصول المصرف؛

5. تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر؛

6. تيسير الامتثال لقوانين حوكمة الشركات و تقديم التقارير بشكل مستقل للجنة التدقيق؛

7. استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف؛

8. زيادة الموثوقية بالقواعد المالية.

عملية التدقيق الداخلي في المصارف لها أهداف يجب بلوغها ، ولذلك نجد إنها ذو قيمة ولكن بتفاوت في تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر ، من أجل حماية أصول المصرف والتقليل من خلال تحديد الأسباب المؤدية إليه والتحكم فيه.

### **الفرع الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي.**

لاشك أن التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي ، في السنوات الأخيرة ، أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي ، فقد بين التدقيق أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية ( تحديد وتخفيض المخاطر ) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي ، وبالرغم من تعدد أنواع الرقابة المطبقة في البنوك مثل<sup>1</sup> : لجنة مراقبة البنوك ، مدراء الحسابات ، المراجعة الداخلية ، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية ، بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم وعلى ضوء ما تقدم ، فإن دراسة نظام الرقابة الداخلية يعتبر خطوة أساسية ، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك فيما يلي<sup>2</sup> :

**1) تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية :** غالباً ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك

**2) استعمال دليل الإجراءات :** يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها؛

**3) الفصل بين الوظائف :** إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المترابطة؛

<sup>1</sup> - اهاب ديب مصطفى رضوان، مذكرة ماجستير، أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير تدقيق، الجامعة الاسلامية، قطاع غزة، 2012، ص 26.

<sup>2</sup> إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتتحقق والمراجعة وعملية التأكيد الأخرى والخدمات (الاتحاد الدولي للمحاسبين)، الطبعة ج 1، 2010، ص 14.

## **الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

**1) الموضعية في الحسابات :** الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية، لذلك فإن البنوك تسجل عدداً كبيراً جداً من

أرقام الحسابات، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المحاسبية والمالية؛

**2) مراجعة داخلية فعالة:** تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك؛

**3) كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء:** تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين

باستمرار النتائج الحقيقة.

من خلال ما ورد نجد ان جميع الاجراءات المذكورة متكاملة ومرتبطة مع بعضها البعض وبإتباعها سنصل الى التقليل من المخاطر المصرفية.

### **المطلب الثاني : مخاطر الائتمان المصرفي.**

#### **الفرع الأول : مفهوم المخطر والمخاطر الائتمانية.**

**1 - تعريف المخاطر لغة واصطلاحا:** يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحاً لكلمة <المخطر> وفقاً لمختلف و جهات

النظر كما يلي<sup>1</sup> :

**أ - لغة :** " إن كلمة مخطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني <RISQUE> أي <RISQUE> و الذي

يدل على الارتفاع في التوازن و حدوث تغيير ما بالمقارنة مع ما كان متظراً و الانحراف عن المتوقع " .

**ب - اصطلاحا :** هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة و عدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر ، حيث

يكون هذا الأخير إما تدهوراً أو خسارة.

كما تعرف المخاطرة على أنها : " احتمال وقوع الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متوقعة في

**الأجل الطويل أو القصير " .<sup>2</sup>**

#### **2- تعريف المخاطر الائتمانية.**

المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تتركز على ركني الخسارة والمستقبل ، فهي لا تقتصر على نوع معين من

القروض ، بل جميعها يمكن أن يشكل مخطر بالنسبة للبنك ، ولكن بدرجات متفاوتة ، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية

<sup>1</sup> طارق عبد العالى، تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد المخاطر)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 17

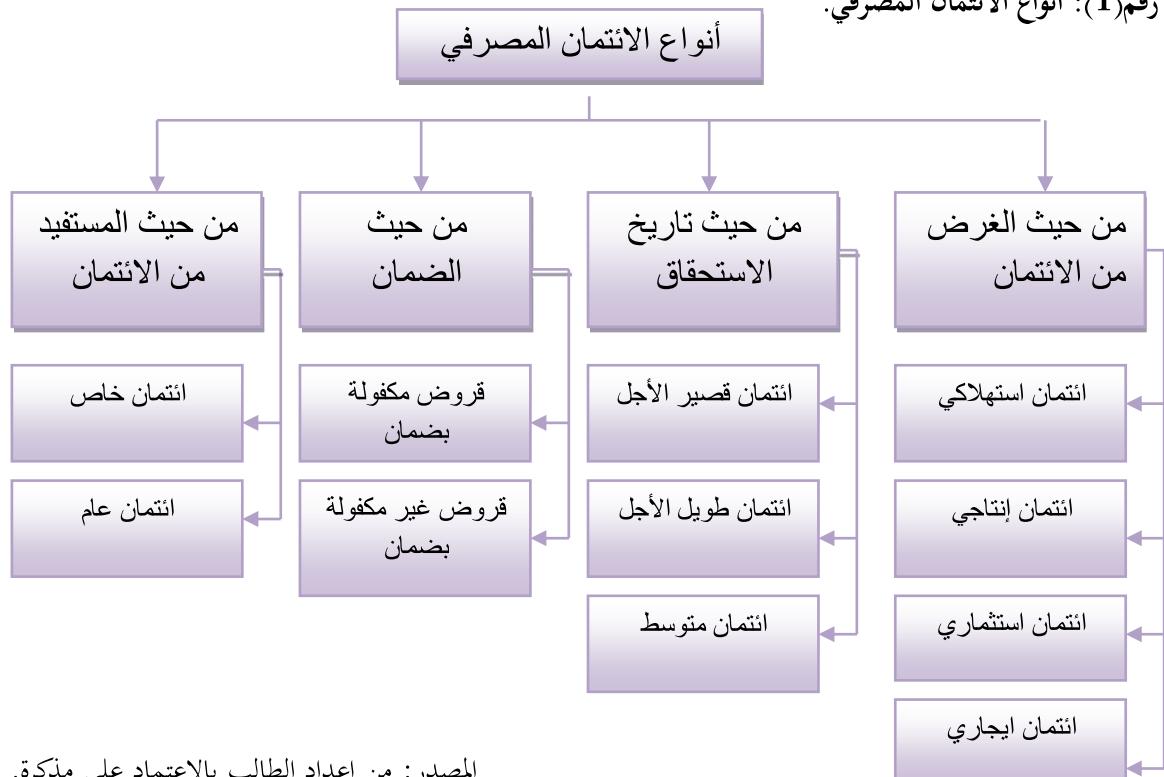
<sup>2</sup> معارفي فريدة و صالح مفتاح، دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطرة في المصارف ،ملتقى سكينة ،اكتوبر 2010، ص 8 .

## الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية

تقديم القروض فحسب ، بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل بالكامل<sup>1</sup>، ويمكن جمع مختلف تصنيفات الائتمان

المصرفي في الشكل التالي:

شكل رقم(1): أنواع الائتمان المصرفي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مذكرة.

إن الشكل الذي تتخذه عمليات الائتمان المصرفي متعددة ويمكن تقسيم تلك العمليات أما بحسب طول مدة الائتمان أو من

حيث الشخص المتلقى للائتمان أو من حيث الغرض من الحصول عليه أو تبعاً للضمانات المطلوبة من الزيون المستفيد.

### ثانياً: مستويات مخاطر القرض.

إن المخطر التي تواجه البنك تتحدد في ثلات مستويات هي<sup>2</sup>:

المخطر المتعلق بالمدين نفسه. (1) Les Risque Tient au Dibiteur Lui même.

يكون هذا المخطر مرتبط بالحالة المالية، الصناعية والتجارية للمنشأة، الأهلية التقنية أو لسلوك مسيرها و هو ناجم عن سوء

التسخير والتقدير من طرف رئيس المنشأة لهذه الأخطار الصناعية، تجارية، مالية، كما يمكن أن تكون سبب عناصر غير متوقعة.

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ، ص 213

<sup>2</sup> - ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف، رسالة ماجستير ، الاسلامية، الجامعة قطاع غزة، 2012، ص: 48-44 .

## **الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

Les Risque Est Lie au Secteur D'activité du Bénéficiaire. (2) **المخطر المتعلق بقطاع نشاط المستفيد.**

غالبا ما ينجم هذا المخطر من تطور أسعار المواد الأولية أو من المنافسة الخارجية أو حتى من ظواهر اجتماعية و يسمى أيضا: خطر وظائي أو مهني.

Les Risque Décollent d'une Crise Générale. (3) **المخطر الناتج عن أزمة عامة.**

يؤثر هذا النوع من المخطر تأثيرا سلبيا على اقتصاد الدولة ، حيث أن هذا النوع من المخطر له علاقة بمراقبة الأزمات السياسية و الاقتصادية و بأحداث غير متوقعة .

ان مستويات مخاطر القرض الثلاثة المذكورة سابقا لها تأثير على المصرف بشكل من الأشكال ، ولكن تتفاوت اثاره لأن المخطر الأول يتحمله الشخص نفسه أي أثر ضعيف ،اما اذا كان يمس قطاع النشاط فيكون اثره متوسط لأن اصحاب القطاع بصفة كلية ،اما الناتج عن ازمة عامة فائزه كبير أي يمس الدولة بكل جهاتها اذ يعتبر هذا المخطر الأصعب .

### **الفرع الثاني: طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك.**

**اولا: المخاطر التي توجه البنك:**

تتعدد أنواع المخاطر التي تواجه البنك أثناء قيامها ب مختلف الوظائف ، و خلال هذا الفرع سنذكر أهم الأخطار الرئيسية التي يتجنبها البنكي ( مسؤول البنك ) ، فمنها ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و منها ما هو مرتبط بنشاط السوق الذي يخدمه المصرف ، و تتلخص هذه المخاطر كما يلي :

1 . المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل . Risque de la Contre Partie

2 . مخطر السيولة؛ Risque de Liquidité

3 . مخطر نسبة الفائدة؛ Risque du Taux D'intérêt

4 . مخطر سعر الصرف؛ Risque du Taux de Change

ثانيا: أسباب نشوء مخاطر الائتمان المصرفي: و يمكن حصر أهمها في<sup>1</sup>: 3 اسباب

**- سببها البنك:**

- اتسام أداء الجهاز المصرفي بالتسرب والمنافسة غير الرشيدة؛

<sup>1</sup> أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، دون دار نشر، مصر، الطبعة 1، 2001، ص 62.

- العجز في الإطارات الفنية والإدارية المؤهلة مما يفتح المجال أمام ارتكاب الأخطاء عند اتخاذ القرارات الائتمانية؛

### **2- سببها العميل:**

- عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع البنك؛

### **3- سببها البنك والعميل:**

- عدم التطابق المعلومات بين البنك و العميل؛

- تعرض اقتصاد الدولة إلى هزات اقتصادية قد تؤثر في النهاية على نشاط العميل أو البنك في حد ذاته.

### **الفرع الثالث: أساليب التحكم في مخاطر منح الائتمان المصرفية.**

بعد قيام البنك بعملية تقدير المخاطرة وتحديد مصدرها يسعى جاهداً للتحكم فيها وذلك بإتباع بعض الإجراءات

الوقائية، لحماية البنك من تلك المخاطر وتختلف قدرة البنك على التحكم في هذه المخاطر باختلاف نوع المخاطر نفسها.<sup>1</sup>

### **- التحكم في المخاطر الخاصة**

للتحكم في المخاطر الخاصة يتبع البنك مجموعة من الإجراءات يمكن جمعها فيما يلي:

- وضع قيود على تصرفات المقترض؛

- إدخال طرف ثالث كضامن في الاتفاق؛

- اقتسام المخاطر مع الغير؛

- وضع شروط خاصة لسداد أصل القرض والفوائد؛

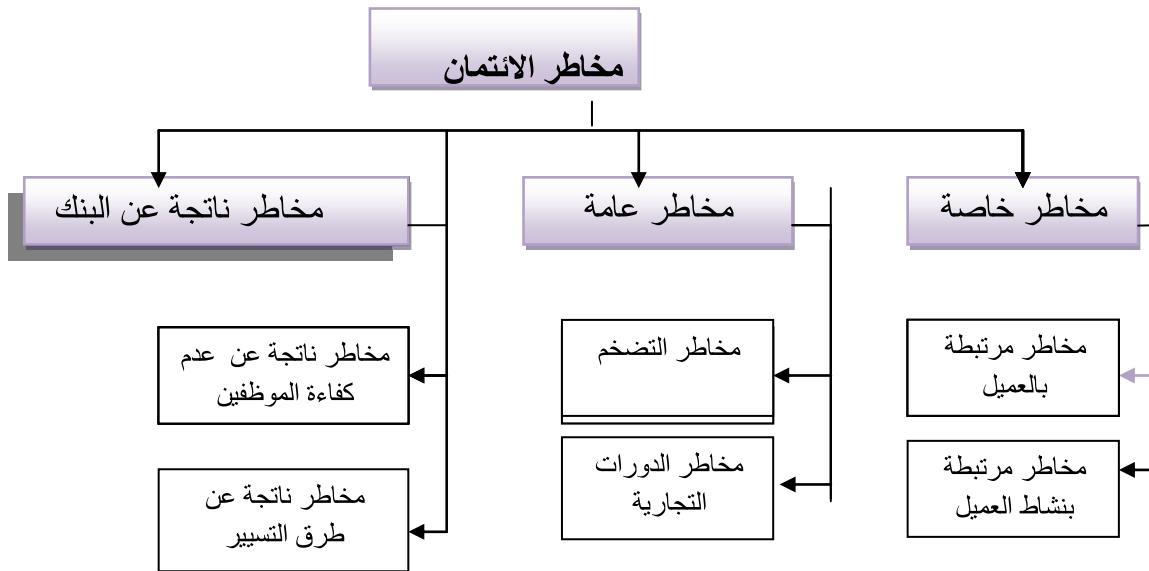
- الحصول على ضمان.

التركيز على عدم تحمل نتائج الخطر من طرف المصرف لوحده

<sup>1</sup> ابراهيم رياح ابراهيم المدهون، مرجع سابق، ص47

## الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية

الشكل رقم(2): أنواع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف التجاري



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على كتاب<sup>1</sup>.

من خلال هذا الشكل تم تصنیف مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف مع تصنیفها الى مخاطر خاصة او عامة او ناجمة عن البنك.

- التحكم في المخاطر العامة<sup>2</sup>.

- التحكم في مخاطر تغير أسعار الفائدة؛

- التحكم في مخاطر التضخم؛

- التحكم في المخاطر المتعلقة بالدورات التجارية ومخاطر السوق.

توجد متغيرات على مستوى العام للاقتصاد تؤثر على الائتمان لذا يستحسن وضع ضوابط لتحكم فيها.

- التحكم في المخاطر الناجمة عن البنك.

إن البنك بصفته المسؤول الأول على منح الائتمان لعملائه هو مطالب بمراعاة مجموعة مؤشرات أساسية تتعلق به والتي يمكن إبراز أهمها في ما يلي:

<sup>1</sup> - طارق عبد العال حماد، "ادارة المخاطر" الدار الجامعية-عين شمس-مصر، (2003) ص23.

<sup>2</sup> - ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، مرجع سابق، ص48

## **الفصل الأول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك؛

- تكوين العنصر البشري.

على البنك ضبط السير الحسن لنشاطه وذالك من خلال تهيئة جيدة على مستوى الانظمة والأشخاص .

**- أساليب أخرى للتحكم في المخاطر<sup>1</sup>.**

بالإضافة إلى الأساليب التي تم ذكرها للتحكم في مخاطر منح الائتمان هناك أساليب أخرى يمكن للبنك استعمالها للحد من

المخاطر وهي :

- التعامل مع عدة متعاملين؛

- توسيع أنشطة وقطاعات مختلفة؛

- التأمين على القروض؛

- استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة؛

(قيام المصرف بتنويع القروض المقدمة في تشغيل أصوله وذالك لتتنوع المدخلات في مجالات أخرى)

منح الائتمان مهما اختلفت أنواعه ينطوي على نوع من المخاطر باعتبار أن المخطر عنصر ملازم للقرض لا يمكن بأي حال

من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه إلا أن ذلك لا يعني عدم مواجهته بل يتغير على البنك القيام

بعض الإجراءات التي تمكنه من التحكم فيه.

### **المطلب الثالث: دور إدارة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصادر.**

إن هناك دور مهم للمدقق الداخلي من خلال تقديم المشورة والنصائح للإدارة في مجال تقييم وإدارة المخاطر التي تتعرض

لها المصادر، ولابد من وجود تنسيق بين المدقق الداخلي و إدارة المخاطر للوصول إلى تحقيق الأهداف المصرفية.

**الفرع الأول: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر<sup>2</sup>.**

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومتداولة في

إدارة المصادر. فقدميا كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم فصل الوظيفتين عن بعضهما البعض من

<sup>1</sup> - ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، مرجع سابق، ص 49

<sup>2</sup> - الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري -واقع وأفاق- جامعة قلالة، نوفمبر 2001.

## **الفصل الأول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

حيث المهام والتكامل التنظيمي، فإدارة المخاطر هي وحدة منفصلة عن التدقيق الداخلي، على الرغم من أن الوظيفتين مترابطتان ترابط وثيقاً وظاهر مستويات العلاقة فيما يلي:

### **أولاً: مرحلة تخطيط عملية التدقيق<sup>1</sup>.**

يراعي عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر الذي يشكل هيكل لكل المخاطر المتعارف عليها، يتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقسيم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة، ومشاركة إدارة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.

### **ثانياً: مرحلة التنفيذ.**

خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق، يكون محور التركيز الأساسي هو اختبار ما إذا كانت إدارة المصرف والرقابة الداخلية تعمل على تحنب المخاطر أو الحد منها؛ لذا يوصي المدقق الداخلي بزيادة فعالية الضوابط الداخلية التي يتم تحديدها من خلال التعاون المباشر بين المدقق ومدير المخاطر .

### **ثالثاً: مرحلة اوراق العمل.**

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أو راق العمل الخاصة بالمدقق، أثناء تنفيذه لعملية التدقيق بحيث يتم الربط بين كل ملاحظة أو نتيجة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض لها المصرف . ويتم بعد ذلك صياغة التوصيات بالتعاون بين إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى ذلك يمكن تقديم توصيات مناسبة تتعلق بشكل خاص بمعالجة منظر معين أو الحقائق الأخرى المذكورة في الاستنتاجات، مثل عدم الامتثال لمبادئ توجيهية داخلية معينة.

### **رابعاً: مرحلة إعداد تقرير التدقيق.**

يتم وضع النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية التدقيق في التقرير الذي يقوم بإعداده المدقق الداخلي، بحيث يتضمن التقرير تحديد المخاطر والتوصيات الالزمة، ويتم رفع التقرير للإدارة العليا التي بدورها تصدر تعليماتها إلى إدارة المخاطر بالأأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

<sup>1</sup> الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري ،مراجع سابق، 2001ص15.

## **الفصل الأول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

**خامساً: مرحلة المتابعة.**

بعد القيام بإعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات التي نص عليها التقرير ، حيث تتم متابعة وتقدير نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي ووحدة إدارة المخاطر ، وتحدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة.

من خلال مراحل التدقيق الخمس التي تتم داخل البنك توجد مراحلين تلعبان دوراً اساسي وفعال هما مرحلة التنفيذ والمتابعة دون التقليل من أهمية المراحل الأخرى بالتحكم الجيد في مخاطر الائتمان البنكي .

### **الفرع الثاني: مهام دائرة التدقيق الداخلي بالاعتماد على المخاطر المصرفية.**

#### **اولاً: دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر.**

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر ، وبعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في البنك، والتأكد على أن مخاطر الأعمال تدار بشكل مناسب ، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال<sup>1</sup> حيث أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي<sup>2</sup> :

1. إعداد وتقدير الفحوصات الرقابية (compliance test) للوحدات؛
2. القيام بمراجعة مستقلة الأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح؛
3. تزويد دائرة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات؛
4. تضمين تقرير التدقيق عن وحدات البنك المختلفة ملخص للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم؛
5. تتولى دائرة إعداد خطة التدقيق على مختلف وحدات البنك، بالاعتماد على المخاطر وتصنيف الوحدات حسب معيار التقييم؛
6. التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للبنك تعمل بكفاءة عالية، وتليي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص.

<sup>1</sup> - حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقة، 2011/2010، ص 19-24 .

<sup>2</sup> اصدارات المعايير الدولية لرقابة والتدقيق، مرجع سابق

## **الفصل الأول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

### **الفرع الثالث: التقييم وإعداد التقارير والإفصاح<sup>1</sup>.**

#### **أولاً: عملية التقييم.**

إن عملية التقييم المستمرة والفعالة تتيح للبنك أن يفهم بشكل أوضح بنية مخاطره، وبالتالي تحديد الموارد المناسبة والفعالة لإدارة هذه المخاطر، وبما أن البنك اعتمد التقييم الذاتي كأداة لإدارة المخاطر وتقدير فعالية أنظمة الرقابة، فإن مدير الوحدة معنى بشكل

أساسي في تقييم مخاطره والضوابط الرقابية التي تحد من وقوع هذه المخاطر وهي كالتالي<sup>2</sup>:

1) توفر دائرة مخاطر العمليات لكل مدير وحدة، مجموعة من الكشوفات التي تمكنه من مراجعة وتقييم كافة المخاطر التشغيلية، الممكن أن تتعرض لها الوحدة وكذلك الإجراءات الرقابية التي تحد من هذه المخاطر في حالة حدوثها ؟

2) يتولى مدير الوحدة شهرياً مراجعة المخاطر وفحص مجموعة من الإجراءات الرقابية، حسب Compliance test وجدول الفحوصات الذي يبين الإجراءات الرقابية المطلوب فحصها خلال الشهر؛

3) حساب الأصول وتنقيف الموظفين في مخاطر التشغيل المختلفة؛

4) تتولى دائرة التدقيق الداخلي خلال زيارتها الميدانية لمختلف وحدات البنك ، القيام بمراجعة آلية إدارة الوحدة للمخاطر التشغيلية ونتائج فحوصاتها الشهرية.

#### **ثانياً: اعداد التقارير.**

تتولى دائرة مخاطر العمليات استخراج مجموعة من الكشوفات الدورية، التي تعكس واقع البيئة الرقابية بكلفة وحدات البنك، ورفعها

إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر<sup>3</sup>:

- توزيع مخاطر الوحدات على الأصول المختلفة؛

- التوزيع النسبي لتأثير المخاطر على أصول البنك؛

<sup>17</sup> - منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المركز العربي الحديث ، الإسكندرية 2000 . ص 57 .

<sup>2</sup> - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط1 ، دار وائل للنشر، عمان،الأردن، 2003 ، ص128

<sup>3</sup> - الطاهر لطوش، تقنيات البنوك، الطبعة 02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،ص 56 .

### ثالثاً : الإفصاح.

على البنوك أن توفر إفصاحاً عاماً وكافياً من أجل إتاحة الفرصة أمام المستثمرين في السوق، لتقدير أساليبها في مجال التشغيل، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى انضباط أفضل في السوق وبالتالي إدارة أكثر فاعلية للمخاطر، ويجب أن تكون درجة الإفصاح تتناسب مع حجم عمليات البنك، وكذلك طلب السوق لهذه المعلومات، إلا أن مجال الإفصاح عن المخاطر التشغيلية لم يتم تحديده بعد، وذلك عائد بصفة رئيسة إلى كون البنك لا تزال في مرحلة عملية تطوير تقنيات تقييمها لمخاطر التشغيل، هذا وتعتقد لجنة بازل أنه من الضروري قيام البنك بالإفصاح عن إطاره الخاص، بإدارة مخاطر التشغيل على النحو الذي يسمح للمستثمرين والجهات الأخرى من تحديد ما إذا كان البنك يحدد ويقيم ويراقب ويتحكم بمخاطر التشغيلية بشكل فعال ومناسب<sup>1</sup>.

نلاحظ من خلال ما سبق أن تطبيق نظام رقابة قوي وفعال على أنظمة البنك يساهم في تزويد مجلس الإدارة بأداة للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة، والذي يتطلب نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة أنظمة الرقابة، ورفع مستوى الكفاءة في العمل من خلال التخلص من الإجراءات الرقابية عديمة الفائد، إضافة لذلك فإن نظام الرقابة الداخلي يساعد الإدارة والمدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى منع الأخطاء وعمليات الاحتيال. الإفصاح المقدم من طرف المصرف يعتبر مرآة تعكس صورة حقيقة لنشاط وحجم عمليات المصرف للمستثمرين وفعالية عملية الرقابة من خلال تقييم وقدرتها لتحكم في مخاطر الائتمان لدالك يعطي فرصه للمستثمرين في وضع ثقة في المصرف وجعله في صورة جيدة.

### **المبحث الثاني: مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة مجال الدراسة.**

#### **المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة**

- إيهاب ديب مصطفى رضوان (2012) أثر التدقيق على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية،

(دراسة حالة البنك الفلسطيني في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2012)

<sup>1</sup> - أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، دون دار نشر، مصر، الطبعة 1، 2001، ص 62.

## **الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

و تهدف هذه الدراسة إلى :

- مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفق المعايير التدقيق الدولية.
  - التعرف على مقاييس جودة أداء التدقيق الداخلي من خلال معاييره الحديثة .
  - توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر .
  - تبيان مدى إمكان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع-
- غزة.

عالج الاشكالية التالية، مآثر التدقيق الداخلي، علي ادارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي للمصارف الفلسطينية العاملة  
في قطاع غزة؟

و لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم استبيان موزع على المدققين الداخليين في البنوك التجارية.

- حفيان جهاد ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة  
بولاية ورقلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية، جامعة ورقلة، 2012.

و تهدف هذه الدراسة الى:

- توضيح الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك .
- معرفة كيفية اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية.
- تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك العاملة في ولاية ورقلة وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية.
- تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبعها البنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة، والتي تهدف للمحافظة  
على رأس المال.

عالج الاشكالية التالية كيف يمكن تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية؟

ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم توزيع استبيان على مجموعة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة.

- لإبراهيم رياح إبراهيم المدهون دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العامة في قطاع  
غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011 .

## **الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

وقد هدفت الدراسة إلى :

- التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر.
- الوقوف على مدى تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
- معرفة مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في تفعيل إدارة المخاطر.
- الوقوف على دور المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.

الاشكالية المدروسة مامدى قيام المدقق الداخلي بدوره في تفعيل ادارة المخاطر في المصادر العاملة في قطاع غزة؟

و ذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات و توزيع استبيان على مجموعة من مدقق الحسابات.

- معارفي فريدة و صالح مفتاح ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مداخلة مقدمه الى مليشى وطبي، مهنة التدقيق في الجزائر ، الواقع والأهداف، جامعة 20 أكتوبر 1955-11-12، 2010.

هدفت الدراسة إلى :

— توضيح دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

- المخاطر التي تواجهها البنوك عموماً ، ومخاطر الائتمان بشكل خاص.
- أهم مؤشرات قياس حجم المخاطرة على أداء البنك.
- خطة التدقيق الداخلي ودور المدقق المصرف في إدارة المخاطر.

عالج الاشكالية التالية ما هو دور التدقيق في ادارة المخاطر المصرفية؟

- دراسة (William) بعنوان ، (Auditing Risk Assessment and Risk Management

Processes) 2003

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة للمشروع .
- التأكيد على عملية التقييم الذاتي للمخاطر وأكدت الدراسة على أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر وزيادة الوعي بتأثير الموظفين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع.

### **المطلب الثاني: النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة**

- دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان (2012): ان تطبيق معايير المصارف و معايير الأداء من قبل أجهزة التدقيق

الداخلي في المصارف التجارية ينعكس إيجابا على إدارة المخاطر المصرفية ، وكذا إدراك المدقق الداخلي بأهمية المخاطر

المصرفية لتحسين أنظمة الرقابة الخاصة بالمصارف.

- دراسة حفيان جهاد (2012) : ان المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب جلوء البنك الى تقديم القروض الائتمان للأفراد

والقطاعات الاقتصادية مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده.

- دراسة لإبراهيم رياح إبراهيم المدهون (2011): توصلت إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود وعي لدى

المدقق الداخلي و أهمية دوره في تفعيل إدارة مخاطر في المصارف ، كما أنه يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق

الداخلي ، وأهمية مراقبة و تقييم نظام إدارة المخاطر في الصرف ، و من الضروري وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي و

إدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف .

- دراسة معارف فريدة و صالح مفتاح (2010): النتائج المتوصل إليها إن فهم المدقق لطبيعة المخاطر المصرفية ، و

إنعكاستها على التواحي الإدارية و المالية يساعده لتحقيق الكفاءة في عملية تدقيق حسابات البنك ، يعد مخاطر

الائتمان أكثر المخاطر انتشارا لما يتربّع عليه من آثار سلبية على البنك تظهر في البيانات المالية له.

- دراسة William (2003) : أن نظام الرقابة الداخلي القوي يتطلب تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع

، وأن نظام الرقابة الداخلية يتأثر بمنهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر ، وعند التخطيط للرقابة على

المخاطر يجب أن يتم تقييم مستوى كل خطر، ويحدد الرقابات المناسبة لتحفييف المخاطر وتحديد مستوى الخبرة المطلوبة

لتنفيذ تلك الأنشطة.

### **المطلب الثالث : علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة**

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية استخلصنا النقاط التالية :

- بالعودة لدراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان (2012): تبين أنها ألمت الضوء بالتحليل والمناقشة على الدور الفعال للتدقيق

الداخلي ، وضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي في إدارة وتحديد المخاطر.

## **الفصل الاول : التدقيق الداخلي ودور ادارة المخاطر الائتمانية**

-اما دراسة حفيان جهاد (2012) : كما تناولت الدور المهم لإدارة المخاطر في المصادر والتي تميز بوجود مخاطر عالية خاصة، وتحديد المخاطر التي تتعرض لها تلك المصادر.

- وتأتي دراسة لإبراهيم رياح إبراهيم المدهون (2011)؛ لتقديم تحليل متعمق حول دور التدقيق الداخلي في تحكم في مخاطر الائتمان المصرفي من خلال: مفاهيم أساسية حول التدقيق الداخلي ،مخاطر الائتمان المصرفي، دور إدارة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المصادر.

- تحدد دراسة معارف فريدة و صالح مفتاح (2010)؛ المخاطر التي تواجهها البنوك عموماً ،مخاطر الائتمان بشكل خاص و خطة التدقيق الداخلي ودور المدقق المصرفي في إدارة المخاطر.

وبالتالي فإن الدراسة أخذت بعداً تطبيقياً على اختلاف الدراسات السابقة تمت دراستها باستبيان وذلك من خلال تسليط ضوء على دور التدقيق الداخلي في التحكم في مخاطر الائتمان المصرفي وأولت اهتمام كبير بخطر الائتمان المصرفي عن باقي المخاطر المصرفية الأخرى ولتحقيق اهداف البحث من تقديم دور التدقيق الداخلي في المصادر في هذه الدراسة تناول جانب من الشرح والتفصيل الأدوار التي يجب على مصلحة التدقيق الداخلي القيام بها في عملية التحكم في مخاطر الائتمان وقدمت شرح لعملية التي تتم على مستوى المصلحة والمتعلقة بالجانب التطبيقي من الموضوع.

### **خلاصة الفصل:**

إن التدقيق الداخلي في البنوك يتلخص في تقييم حقيقي للنظام ككل (المحاسبة، المالية، التنظيم، الخ) ... بقصد الكشف عن مواطن الضعف، التي تؤثر سلباً على عوائد البنك، إضافة إلى أن التدقيق الداخلي يقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات المصرفية ومن خلال دراستنا تبين لنا أن منح الائتمان هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، فهو يشكل بحق المصدر الأساسي لربح البنك كما قد يتسبب في إفلاسه نتيجة للأخطار التي يتعرض لها، لأن الائتمان مهما اختلفت أنواعه ينطوي على نوع من المخاطر باعتبار أن الخطر عنصر ملزماً للقرض لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه مادامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده إلا أن ذلك لا يعني عدم مواجهته بل يتquin على البنك القيام ببعض الإجراءات التي تمكنه من التحكم فيه، ومن المعروف أن عامل الثقة بالنسبة للبنك يعتبر شرطاً ضرورياً لنجاحه، وتنفيذ إجراءات التنظيم والمراقبة وكذلك احترام القواعد الوقائية، الذي تسيره قواعد السوق والمنافسة والشفافية التامة.

### **تمهيد الفصل:**

يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و دفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم، أي مؤسسة عندما تريده أن تطلب قرض من أي بنك ، تكون ملف خاص بها ، حيث تحدد فيه قيمة ونوع القرض إضافة إلى مدة الاستحقاق و سبب اللجوء إلى هذا القرض ، تقدم ملف إلى البنك و هذا الأخير يقوم بدراسته ، أي دراسة عناصر هذا الملف التي تسمح له بتحديد الأخطار المتوقعة و معالجة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربح أو الإنتاجية من خلال المشروع المراد تمويله. فالبنك يتخذ احتياطاته و ذلك بدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالملف و هذه الجوانب تمثل في سياسة الإقراض و الاستعلام البنكي ثم جانب الإجراءات الالزمة لمنح القرض المتضمنة الشروط العامة و الوثائق المطلوبة لدراسة طلبات القروض . كما نتطرق في هذا الفصل إلى التحليل المالي الذي يعد من أهم الوسائل لمعرفة المركز المالي لطالب القرض و الرد على طلبه بالقبول أو الرفض، ولقد ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى عنصرين أساسين:

**لـ) المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .**

**لـ) المبحث الثاني: تدقيق ملفات طلبات قرض (استثمار و استغلال) من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.**

## **المبحث الأول: بنك الفلاحة و التنمية الريفية.**

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية واحدة من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الخارجي و الداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى ، و ما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات و موظفين و علي رأسهم الرئيس المدير العام الذي يعد أحسن مسیر لهذه السنة.

و قصد خصص هذا المبحث الى تقديم المؤسسة مكان دراسة الحالة و المتمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لإعطاء صورة وحيدة عنها ، وتوضيح سياسة القرض في البنك :

### **المطلب الاول: مصادر مجتمع الدراسة**

#### **الفرع الاول: المصادر الأولية و الثانية:**

وتمثلت هذه المصادر في مقابلة ميدانية كل من نائب المدير والبنك،عون مصلحة التدقيق للقروض رئيس مصلحة إدارة المخاطر،عون مصلحة الحجز ،وملحقة بعض الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة.

مصادر البيانات الثانوية: وتمثلت المصادر في الكتب والمذكرات الجامعية ماجستير ودكتوراه والملتقىات والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

#### **الفرع الثاني: مجتمع الدراسة:**

يشمل مجتمع الدراسة موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية ( BADR وكالة ورقلة) فإن عينة الدراسة تشمل كل من لجنة القروض والخزينة ومصلحة إدارة المخاطر.

رقم المقابلة	المقابلة	عدد الساعات
1	نائب المدير	6 ساعات
2	عون في مصلحة القروض والخزينة	30 ساعة
3	رئيس مصلحة إدارة المخاطر	4 ساعات

### **المطلب الثاني : منشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية، تعريفه.**

#### **الفرع الاول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية :**

أنشاً بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" بمرسوم قرار 106\_82 الصادر بتاريخ 13 مارس 1982، الذي بسب إليه وظيفة رسمية هي تمويل جميع المشاريع العمومية والخاصة لقطاع الفلاحة ، الزراعة و الصيد البحري و الى كل من ساهم في تطوير وترقية عالم الريف.

في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة حيث اكتسب سمعة و كفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية ، و الصناعة الميكانيكية ، موجب صدور القانون 10\90 الخاص بالنقد والقرض و الذي نص على نهاية

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

فترة تخصص البنك وسع بنك الفلاحة و التنمية الريفية أفقه الى مجالات اخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدون استغناء عن قطاع الفلاحة الذي تربطه علاقات مميزة . كما نذكر ان بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره ثلاثة وثلاثون مليار دينار جزائري (33000000000).

بإنشاء هذا البنك يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري جانبا هاما من اختصاصاته ، وبذلك أصبح البنك تجاري فقط بالمقاييس التقليدي لوظائف البنك . بنك الفلاحة و التنمية الريفية يتميز وبأنه وفي ان واحد بنك وداعع يودع الاعتمادات ، وبنك تنمية اي تتنفيذ خططات و برامج تنمية فلاحية ، كما أنه يعطي امتياز للمهن الفلاحية و الريفية منحها قروض و بشكل أسرع، أخذ البنك مبدأ اللامركزية حيث اعطى صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات التي سبق وان تقررت عام 1980 مع بدأ المخطط الخماسي و تسهيلا لخدماته بعد ان اعيد تقسيم البلاد الى 48 ولاية .<sup>1</sup>

### **الفرع الثاني: مهامه و الهيكل التنظيمي :**

تنص المادة الرابعة من القانون الاساسي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية على تحديد مهامه و مجالات تدخله .

نص المادة : " تمثل مهمة هذا البنك في تنفيذ جميع المعلومات المصرفية و الاعتمادية المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري بها العمل ، و منح القروض و المساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة :

- تنمية مجموع قطاعات الفلاحة .

- تطوير الاعمال الفلاحية.

و يسعى هذا البنك خاصة الى التمويل : المؤسسات الفلاحية ، تعاونيات التسويق ، قطاع الغابات ، المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها ، قطاع الصيد البحري ، تعاونيات الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية .

و من موارد البنك : رأس ماله الاجتماعي ، الاحتياطات و المؤونات ، الودائع ، الفوائد المخولة لاحتياطات ، القروض من الأسواق الأجنبية ، التسبيقات لتمويل برامج التنمية .

تابع لنص المادة الرابعة من القانون الاساسي :

" إضافة الى ذلك فإن البنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في :

- منح القروض بكل أنواعها .

- معالجة البنك للقروض ، صرف ، خزينة.

- الالتزام بالقيام بالضمادات .

- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

كما انه يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي ، الصناعة التقليدية و مؤسسات القطاع الخاص ."

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

ويمكن تقديم بنك بدر "BADR" في النقاط التالية :

- البنك الاول في ترتيب البنوك الجزائرية .
- بنك شامل و عالمي يتدخل في تمويل جانب من القطاع الاقتصادي .
- إستعمال الاعلام الالي في جميع عمليات التجارة الخارجية .
- الشبكة الاكثر كثافة <sup>1</sup> .
- ما لا يقل عن 5.8 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية البنكية .
- 30% من التجارة الخارجية الجزائرية .

كما يرتكز هذا الهيكل على شبكة واسعة من الوكالات وستة (6) مفتشيات جهوية ( عنابة ، قسنطينة ، غرداية ، سيدى بلعباس ، العاصمة ).

أما الوكالات المركزية فهي موزعة عبر الولايات يبلغ عددها 286 وكالة.

تنص المادة 27 من القانون الاساسي للبنك على انه يتم تسيير البنك من طرف مدير عام يساعدته مديرين عامين في اداء مهامه ، بموجب مرسوم بعد اقتراح من وزارة المالية .

و الشكل المولاي رقم (03) يوضح الهيكل التنظيمي لـبنك الفلاحة و التنمية الريفية ( الادارة المركزية ) .

وهذا شرط مقتضب لهذا الهيكل ، تنقسم وكالة ورقلة الى :

- مكتب مدير الوكالة المتبع بمكتب الامانة .
- مكتب نائب المدير .

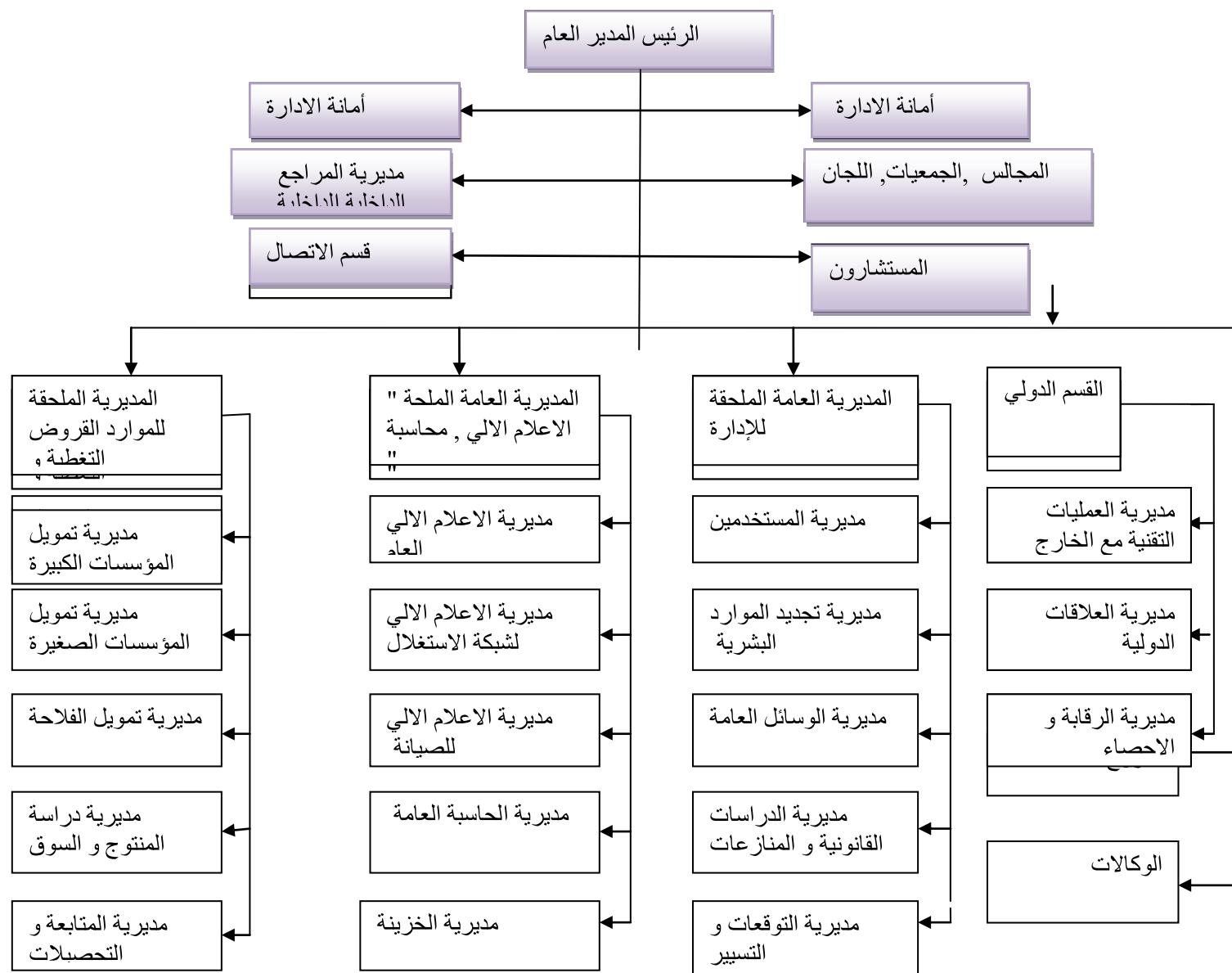
كما تنقسم الوكالة الى وكالتين مصغرتين هما:

ـ الوكالة الامامية : والتي تكون مقابلة لزيائين البنك و التي تنقسم الى مصلحة المستخدمين ، مستشار الزبائن ، وأربعة مكلفين مباشرين بالزيائن .

ـ الوكالة الخلفية : ينقسم هذا الجزء من البنك الى عدة فروع يشرف على كل منها مكلفين نذكر منها : مصلحة القروض ، مصلحة الدفع ، مصلحة الحفظة ، مصلحة المقاصلة ، مصلحة التجارة الخارجية ، مصلحة المنازعات وأخيراً مصلحة المحاسبة والمراقبة تبليغ العملاء بالقروض التي تم قبول منها.

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الشكل (03) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية<sup>1</sup>



1 - المصدر ، معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية .BADR

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

### **تقديم قسم " دراسة و تحليل المخاطر " - S.E.A.R 1:**

يعتبر قسم دراسة و تحليل المخاطر من بين أهم عناصر الوكالة البنوكية فهو مكلف بالتحقيق و الدراسة لكل ملفات القرض وذلك من خلال التقرير المقدم من طرف مصلحة المراجعة وكذا تحديد و تقييم القروض حسب طلبات العملاء للإشارة، فإن قسم الدراسة والذي تم إنشائه ابتداء من سنة 2009 يتبع مباشرة لسلطة مدير الوكالة.

و عموما، يقوم قسم دراسة المخاطر بمهام التالية :

جمع كل العناصر الضرورية التي تدعم القرض و يحدد : النوع و المبالغ و المدة التي تناسب خطوط القرض المنوحة للعملاء.

الفحص الميداني (الزيارات الميدانية ) للمؤسسات، وكذا مقابلة المسؤولين عن الأعمال.  
إرسال إلى مديرية الشبكة - DRE - طلبات أو تجدیدات القرض المقدمة من العملاء، مرفقة بالوثائق و المستندات اللازمة.

متابعة مشكل التعرّف في سداد القرض و الحلول البديلة في الخروج من الأزمة .  
تبليغ العملاء بالقروض التي تم قبول منحها.

### **المطلب الثالث: سياستي الإقراض و الإجراءات الالازمة لطلب و منح قرض**

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالإقراض و كذا الاستعلام ، حيث يتم إقرار هذه السياسة و اعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك و الممثلة في مجلس إدارة البنك.

كما تتخذ كفاءة و فاعلية إدارة الائتمان في البنك التجاري كفاءة و فعالية قرار الائتمان (الإقراض) فيها ، ويتسم قرار الائتمان في العادة بنوع من التعقيد و الصعوبة ، و مرجع ذلك يعود الى أن نتائج القرار الائتماني كما هو معروف لإدارة الائتمان بشكل خاص و لإدارة البنك التجاري بشكل عام لا تظهر إلا بعد فترة زمنية غير قصيرة بسبب حالة الالتأكد في المستقبل.

### **الفرع الأول : سياستي الإقراض**

قرار الإقراض يدور حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح القرض عندما يطلبه العميل (الفرد أو شركات الأعمال) أو رفض الطلب، و هنا تكمن الخطورة و التعقيد في قرار منح القرض ، لذلك سياستي الإقراض ان تكون مرنة غير جامدة بحيث تبحث في العموميات و لا تتدخل في التفاصيل المقيدة للحركة و العمل، و تهدف سياستي الإقراض الى تحقيق أغراض في مقدمتها<sup>1</sup> :

- 1- سلامية القروض التي يمنحها البنك.
- 2- تنمية أنشطة البنك و تحقيق عائد مرضي.
- 3- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها .

<sup>1</sup> - ابن حمودة ، تقنيات مصرفيه ، (محاضرات غير منشورة) ، فرع مالية ، كلية علو اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، سنة 2003 2004.

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)-وكالة ورقلة-**

سياسات الاقراض علي الرغم من اختلافها بين بنك لآخر ، إلا أنها تتفق فيما بينها بين جميع البنوك من الإطار العام المكون لحياتها ، ويمكن تحديد مكونات ساسة الاقراض بما يلي :

1. تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها :

2. تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك :

3. مستويات اتخاذ القرار :

4. تحديد تشيكيلة القروض :

5. الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد :

6. مجالات الاقراض غير المسموح بتمويلها :

7. تحديد مستندات القرض :

8. متابعة القروض :

### **الفرع الثاني: الإجراءات الالزمة لطلب و منح قرض.**

القرض مبني علي المفهوم الضمي لكلمة الثقة ، و هو موضوع أيضا تحت شروط ترتكز علي أفكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها قبل اتخاذ أي قرار فيمكن تقسيم هذه الإجراءات الي :

الشروط العامة لمنح القرض، دراسة طلبات القرض، الوثائق اللازم لطالب القرض.

**الاول : الشروط العامة لمنح القرض.**

**على مستوى دراسة الملف بعد إيداعه :**

استنادا الي ما جاء في ملف طلب القرض ، يتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك الذي حدد مبلغ معين لكل مستوى موجود في البنك ، حيث إذا تعدي مبلغ المشروع الممول هذه القيمة المحددة فان ملف القرض ينتقل الي مستوى آخر.<sup>1</sup>

#### **1. على مستوى الوكالة :**

فور وصول الملف الى الوكالة واستنادا الي المعلومات مقتطعة حول المسيرين و وضعيتهم إزاء قدرتهم علي تقديم ضمانات شخصية تقوم الوكالة بدراسة و تحليل الملف و إجراء دراسة لم دودية المشروع و في أجل أقصاه 15 يوم . لا ينبغي عليها أن تشعر الزبون بشعور ايجابي أو سلبي أما إذا فاقت قيمة القرض المطلوب قدرات الوكالة فان الملف في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف ، و الدراسة التي تقوم بها الوكالة تسجل علي وثيقة تدعى ST44 ( انظر الملحق رقم 1).

**2. على مستوى المديرية الجهوية :** هي أيضا تقوم بدراسة الملف ، استنادا الي المعلومات السابقة فان كان المبلغ يفوق قدراتها (الوكالة) فإنهما تكتفي بإعطاء رأيها و ترسله الى المديرية المركزية بالجزائر العاصمة لي النظر في طلب القرض.

<sup>1</sup>- المصدر ، معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR.

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)-وكالة ورقلة-**

**3. على مستوى المديرية المركزية للقرض :** تقوم بدراسة الملف و إذا كان المبلغ يفوق قدراتها و صلاحياتها فتكتفي بإبداء رأيها و ترسله إلى مستوى أعلى منها.

**4. على مستوى اللجنة المركزية للقرض :** تقتصر مهمتها على اتخاذ القرار استناداً إلى ما جاءها من المستويات السابقة، و هذه اللجنة لها صلاحيات غير محدودة و هي تتكون من مدير مختص في القطاعات في البنك يرأسها المدير العام للبنك و الأمين العام للبنك و يتخذ القرار فيها بـ التصويت ، و في حالة تعادل الأصوات فان القرار يرجع للرئيس.

### **ثانياً : دراسات طلبات القروض و الوثائق الالزمة لذلك<sup>1</sup>**

منح القروض ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض أو تجميدها ، و من أجل التقليل من هذه المخاطر و وضع قروض مناسبة ، فإن المصرف يتبع الإجراءات التالية :

— الأخذ بعين الاعتبار العامل الإنساني ، المحيط الاقتصادي ، الاجتماعي و المالي ..... الخ.

— القيام بدراسة السوق ، المنتوج بالإضافة إلى دراسة تقنيات الإنتاج، يهتم كذلك بالوضعية المالية للمؤسسة.

— تحليل حاجيات التمويل لزيادة ، و أخيراً أحد الضمانات المناسبة و هذه هي مختلف الجوانب التي ستدرس على مستوى البنك.

كما يكون طلب القرض مرفقاً بوثائق و بيانات قانونية و مالية، محاسبية، و أخرى تفيد البنك في معرفة و تقييم الوضعية الحقيقة للمشروع (القرض المطلوب).

#### **1- الوثائق العامة الالزمة لطلب القرض :**

— بالنسبة لمكونات ملف قرض استغلال نجد :

##### **أ. الوثائق القانونية الإدارية :**

— طلب القرض الموقع .

— نسخة من السجل التجاري المصدق عليه.

— نسخة للكشف الرسمي للإعلانات.

— نسخة لملكية المحل أو عقد الإيجار.

الالتزامات القانونية من خلال طالب القرض و الوجود الفعلي للمؤسسة .

##### **ب. الوثائق المحاسبية و المالية :**

يجب أن يصادق عليها محاسب

— ثلاثة ميزانيات تقديرية و ملخص للعمليات الختامية للمؤسسة.

— زيادة عن الميزانيات فالشركات بالأوراق يجب إضافة تقرير محض كل المساهمين.

— المؤسسة في بداية النشاط تقوم بتحرير ميزانية افتتاحية و تقديرية للنشاط المالي.

— الحالة المحاسبية و مخطط التمويل.

اعطاء صورة للوضعية المالية وحركة اموالها بالنسبة لنشاط الممارس في المؤسسة.

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

### **ج . الوثائق الضريبية :**

وثيقة ضريبية و شبه ضريبية حالية أقل من ثلاثة أشهر ، (معرفة الجانب الضريبي اتجاه حقوق الدولة) .

### **2- بالنسبة لمكونات ملف قرض استثمار نجد :**

#### **أ . الوثائق القانونية والإدارية :**

ـ توكييل للشركاء بموجبه تمنح صلاحيات التسيير و إدارة المشروع الاستثماري لشخص مؤهل.

ـ نسخة مصادق عليها للسجل التجاري أو أي وثيقة مشابهة له .

ـ نسخة مصادق عليها للتصریح بالاستثمار ، منوحة من طرف وكالة دعم و ترقية الاستثمارات.

ـ نسخة لرخصة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

ـ تحديد الممثل القانوني للمؤسسة والرخصة المنوحة لبداية الاستثمار من الجهات الوصية .

#### **ب . وثائق محاسبية و ضريبية :**

ـ الميزانية النهائية و جدول حسابات النتائج مع الملحق للسنوات الأخيرة .

ـ ميزانية جدول الحسابات التقديمية ل 5 سنوات.

ـ وثيقة ضريبية أو شبه ضريبية حالية أقل من 3 أشهر.

ـ تحديد الوضعية من الجانب المالي اي مالها وما عليها اتجاه الغير.

#### **ج . الوثائق الاقتصادية والمالية :**

ـ دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

ـ الفاتورة الشكلية أو العقود التجارية الحالية.

ـ تقديم حالة وصفية و تنبؤية للأعمال الحقيقة.

ـ إظهار النفقات المسجلة خلال هذا المشروع.

ـ شرح تفصيلي و تقديرى لأعمال الهندسة المدنية و البيانات من طرف مكتب هندسة معمارية.

ـ تحديد جدوى المشروع و المصروفات الاولية في بداية المشروع .

#### **د . الوثائق التقنية :**

ـ رخصة البناء.

ـ المخطط المعماري و أشكال المياكل.

ـ دراسة جيولوجية للموقع المتواجد فيه الاستثمار.

ـ دراسة تحليلية لنوعية الاحتياطات و هذا بالنسبة للمشاريع الإنتاجية و مواد البناء.....الخ.

(تحديد المعطيات القاعدية للمشروع ويتم تحديد تكلفة التجهيز) .

**المبحث الثاني: دراسة حالة طلب قرض (استثمار و استغلال) من بنك الفلاحة و التنمية**

**الريفية**

**المطلب الاول: دراسة تطبيقية لحالة قرض استثماري**

تقديم قرض:

تلتقت وكالة القرض طلب قرض استثماري من طرف الشركة (X) في إطار إنشاء مركز تعبئة وتسويق الغاز الطبيعي معلومات عن طالب القرض: من خلال المقابلة الشخصية للعميل وزيارة موقع نشاطه يتم التأكد بصورة جزئية عن صحة البيانات والمعلومات المقدمة ، غير لن هذا غير كافي لتكوين فكرة معمقة عن العميل والعملية موضوع التمويل ، ولذلك يلحى البنك إلى جمع المزيد من المعلومات من مصادر مختلفة ، وهذا ما يعرف بالاستعلامات البنكية وهي تلعب دورا هاما في صناعة القرار من طرف "قسم تسيير القروض المعرضة للخطر"

**1- معلومات عن المؤسسة طالبة القرض :**

**1-1 المؤسسة شركة ذات مسؤولية محدودة رأسها 100.000.00 دج نشاطها يتمثل في تعبئة الغاز الطبيعي ،**  
منتجاتها تغطي 25% من احتياجات السوق المحلية ( ثلاث ولايات) ولها قدرة تنافسية كبيرة في مجال نشاطها .

**2-1 التمويل بالمواد الأولية :** المؤسسة تعتمد في إنتاجها على مواد محلية بنسبة 100 % تحصل عليه من معامل تكرير الغاز ( بجاية ، الجزائر ، حاسي مسعود) .

**3- الموارد البشرية:** توفر المؤسسة على تجهيزات إنتاجية متطرفة إلا أنها تتطلب صيانة وبشكل منتظم، كما تتوفر على أجهزة تخزين ونقل المخزون ، والتي بدورها تتطلب الصيانة والرقابة التقنية.

تعاني المؤسسة من ارتفاع المصروفات المتعلقة بالعمال و المواد الأولية، والكهرباء و الوقود، وهو ما اثر سلبا على التنمية المالية لل المؤسسة.

**2- تقديم المشروع:** الورشة تقام على قطعة ارض مساحتها 28655 م<sup>2</sup> تابعة للمؤسسة ولديها عقد ملكية ونشاطها يتمثل في تبييع وتكرير الغاز وتسويقه صيانة العتاد و الأجهزة الإنتاجية للمؤسسة .

إبرام عقود مستقبلية مع ثلاثة مؤسسات لتسويق المنتوج النهائي .  
تدوم مدة الانجاز خمسة سنوات

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

- تكلفة المشروع :

القيمة	التجهيزات
86.555.00 دج	تحبیبة قطعة الأرض
500.00 دج	المصاريف الاولية
680.922.00 دج	المباني
290.091.00 دج	وسائل التشغيل
45.452.00 دج	حقوق الجمارك

- الضمادات المقدمة: المؤسسة وظفت تحت تصرف البنك الضمانات

- عقد ملكية الأرض التي ستقام عليها الورشة.

- التامين ضد جميع الأخطار المحتملة.

- عقد ملكية عتاد الإنتاج والنقل.

- طبيعة القرض:

- مبلغ القرض: 840.000.00 دج

- مدة القرض: 5 سنوات

- معدل الفائدة : %6.2

- تاريخ أول دفعه: 2005 / 01 / 01

- عدد الدفعات: 5 دفعات

3 - الدراسة البنكية لملف طلب القرض: قدم الملف إلى خلية الدراسة والتسيير الإداري للقرض حيث تتم الدراسة على مستوى الوكالة واتخاذ القرار المناسب.

4 - دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع: الدراسة بينت أهمية إقامة المشروع ، وان تطوير أجهزة الصيانة والتخزين والنقل يزيد من فعالية المؤسسة .

5 - الدراسة المالية والاقتصادية: إن قيام المؤسسة بإنشاء ورشة للصيانة يمكن أن يجنيها مصاريف إلا انه لا يتماشى وهدفها الأساسي المتمثل في إنتاج الغاز المميك وليس تقديم خدمات الصيانة . (انظر الملحق) من الناحية تم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال جملة من المؤشرات والمrfقة بطلب القرض وذلك كما يلي:

نسبة التمويل الدائم < 1

نسبة قابلية التسديد %50

نسبة الاستقلالية المالية > %50

نسبة الملاءة المالية : سجلت نسبة ضعيفة مقارنة مع المعيارية والتي تساوي (1) مما يدل على أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها في المواعيد المحددة .

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)-وكالة ورقلة-**

بعد دراسة تقنية لاقتصاد للمشروع قرر البنك منح الزبون القرض المطلوب ، وبعد الموافقة من المديرية العامة تقوم مصلحة القرض باستدعاء العميل من اجل تكميل ملف القرض والمتمثل في ما يلي :

الرقم الجبائي.

السجل التجاري.

شهادة ممارسة النشاط.

### **6- تسيير مخطار القرض:**

يعتبر القرض في حد ذاته من بين الإخطار البنكية لذلك وجب القيام بدراسة تحليلية معمقة ودقيقة للمخاطر التي قد يتعرض لها المشروع وبالتالي القرض وهي : خطر عدم التسديد ، خطر المنافسة .

ولتفادي تلك المخاطر فقد ركزت الدراسة على :

الرهن على جميع التجهيزات والمعدات .

التأمين ضد جميع الأخطار.

الرهن على ملكية الأرض و البناء.

فيما يخص الضمان الأول وضع تحت تصرف البنك التجهيزات محل التمويل بصفة جزئية حيث انه في حالة عدم التسديد في الوقت المحدد يقوم البنك بوضع التجهيزات في المزاد العلني ، وهذا بعد ان تفشل كل الطرق الممكنة لتسديد القرض.

اما بالنسبة للضمان الثاني فان عقد التامين على التجهيزات والمعدات ضد الحريق بوضع باسم البنك ،بحيث أن التعويضات عن الحريق أو السرقة تسدد إلى البنك مباشرة.

فيما يخص الضمان الثالث فيتمثل في وضع عقد ملكية الأرض تحت تصرف البنك بصورة جزئية ،بحيث يقوم البنك بمحجز الأرض في حالة عدم التسديد.

### **المطلب الثاني: دراسة حالة طلب قرض استغلال**

**الفرع الأول : بطاقة فنية و ملف القرض.**

1. بطاقة فنية:

: SARL (y)

شركة تجارية متخصصة في مجال استراد تجهيزات المكاتب و الإعلام الآلي و أيضا استراد تجهيزات الاتصال الالكترونية ، مقرها ولاية الجزائر السجل التجاري رقم. X

الشكل القانوني : شركة ذات مسؤولية محدودة.

نشاط المؤسسة : استراد تجهيزات المكاتب و الإعلام الآلي و التجهيزات الالكترونية .

رأس مال الشركة : 100.000 دج.

تاريخ الإنشاء : 1997.

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

العنوان. \*\*\* :

الإدارة: \*\*\* الممثلة بالشريكين ، س ، ع .

تاريخ طلب القرض : الطلب كان في 2005/01/07.

مانح القرض : بنك الفلاحة و التنمية الريفية. BADR

طبيعة القرض : تجديد قرض قصير الأجل. ( Découvert )

### **2. ملف القرض:**

#### **1.2. إجراءات منحه:**

قصد حصوله علي قرض لاستراد معدات مكتبية و تجهيزات الكترونية تقدم الي بنك الفلاحة و التنمية الريفية بملف، خلافاً  
عما ذكرنا سابقاً من الوثائق الالزمة في مثل هذه الحالات ، و يتضمن ما يلي:

القيمة الإجمالية للمشروع : 100.000 دج.

القيمة الإجمالية للقرض : 1000.000 دج.

محل القرض : استراد معدات الإعلام الآلي و تجهيزات الكترونية.

#### الإمكانيات المتوفرة:

القيمة	طبيعة المعدات
1908.562.00 دج	. معدات و أدوات
194.627.00 دج	. معدات نقل
186.505.00 دج	. معدات الإنتاج الأخرى و الاستغلال

#### - الخطوات التي يتبعها ملف القرض استغلال:

أ . بعد تقديم المؤسسة ملف القرض و بعد دراسته من طرف مصلحة الاستغلال ، فان هذا الأخيرة ستتحوله مباشرة الى إدارة  
الوكالة أين يقدم مدير الوكالة رأيه في منح القرض أو عدمه الى جانب إدارة المقدمة من طرف موظفي مصلحة الاستغلال و  
هذا بعد إجراء جميع التحليلات و الدراسات الالزمة لذلك.

ب . المرحلة الموالية تمثل في تحويل ملف القرض الى مستوى أعلى في الهيكل التنظيمي للبنك و هو إدارة الوحدة التي تقوم  
بدورها حيث يقوم مديريها بإبداء رأيه فيما يخص هذا القرض.

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

- ج . يقوم مدير الوحدة بدوره بتحويل الملف الى المدير المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- د . في المرحلة التالية يحول مدير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الى رئاسة البنك أو الرئيس المدير العام للبنك.
- ه . في المرحلة الأخيرة بعد دراسة المدير العام للبنك ملف القرض فإنه يحوله الى لجنة القرض.

### **الفرع الثاني : التحليل المالي ملف القرض و خلاصة الدراسة.**

بعد تقديم المستفيد ملف القرض متضمن جميع الوثائق الازمة الإدارية منها و المحاسبية و المالية و الضريبية ، بالإضافة الى طلب قرض مكتوب علي ورقة و موقع عليها من قبل شخص مؤهل.

يدرس هذا الطلب أولا علي مستوى الوكالة لمعرفة قدرتها على تلبية الطلب في اجل أقصاه أسبوع من تاريخ إيداع الملف.

أما في حالة عدم قدرة البنك علي تلبية الطلب لأن المبلغ يفوق قدراتها فإنها ترسله الى المستويات الأخرى السابقة الذكر في المطلب الثاني من البحث الأول.

#### **1. التحليل المالي ملف القرض:**

علي مستوى قسم القروض في البنك يقوم موظف (ة) المسئولة عن هذا القسم بدراسة الوثائق و الميزانيات المالية و المحاسبية المقدمة من طرف المستفيد و المذكورة سابقا ، و هذا قصد معرفة ربحية أمواله الخاصة و نسبة تغطية الأموال الخاصة للديون و كذلك نسبة المردودية الحقيقة في السنين الأخيرتين من تاريخ طلب القرض.

#### **. 1.1 تحويل الميزانية المحاسبية الى ميزانية مالية.**

وبعد إعادة ترتيب و دراسة الميزانية المحاسبية لسنة 2003 أنظر الملحق رقم (6) والميزانية المحاسبية لسنة 2004 أنظر الملحق رقم (7) سمحت لنا هذه الأخيرة بالحصول علي الميزانية المالية لسنة 2003 و 2004 كمالي:

2.1 حساب مؤشرات التوازن المالي:

$$\text{رأس المال العامل} = (\text{FR}) \quad (\text{أصول المتداولة} - \text{دقأ} + \text{أموال دائمة} - \text{أصول الثابتة}).$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{BFR}) \quad (\text{أصول متداولة} - \text{متاحات} - \text{دقأ} + \text{سلفيات مصرافية}).$$

$$(\text{TR}) = \text{FR} - \text{BFR}.$$

	2003	2004	المؤشر
	( 1029)	334	FR
	(1029)	334	BFR
	(2058)	0	TR

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

ان تحليل ميزانية 2003 و الوضعية المحاسبية المتوقعة بـ 30 / 11 / 2004 و بعد إعادة الترتيب سمحت لنا بإثبات أن الميكلة المالية للمؤسسة التي هي في حالة دراسة بأن النشاط الموعود (confies ) لسنة المالي 2004 حققت حوالى 8.425.318.00 دج ، و هذا يظهر الوضعية التوازنية من خلال تعطية الموارد الدائمة ( الأموال الدائمة ) لإجمالية الأصول الثابتة.

نتائج السنة المالية 2004 توضح لنا أن رأس المال العامل موجب، أي أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل ، و هذا مؤشر ايجابي بالنسبة للمقدرة على التسديد.

### **3.2. تحديد النسب المالية الازمة:**

#### **أ . نسب السيولة:**

$$\text{نسبة السيولة 2003} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{8295939}{10542893} = 0.89$$

نلاحظ أن نسبة السيولة أقل من الواحد فهي في حالة سيئة و خطيرة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة، أو رأس المال الخاص، أو تخفيض ديونها القصيرة و زيادة أموالها المتداولة.

$$\text{نسبة السيولة 2004} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الأصول المتداولة}} = \frac{9635633}{92530433} = 1.03$$

نلاحظ أن نسبة السيولة أكبر من الواحد هذا يدل على أن رأس المال العامل موجب و أن الأصول المتداولة مغطاة بجزء من الأموال الدائمة.

من النسبتين السابقتين نسجل زيادة ايجابية في نسبة السيولة هذا يعني أن المؤسسة تستطيع تسديد التزاماتها في سنة 2004.

#### **ب . نسب المردودية:**

$$\begin{aligned} \text{نسب المردودية 2003} &= \frac{538000}{126415} = 0.006 \\ \text{نسب المردودية 2004} &= \frac{16925327}{21099297} = 0.03 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} &= \frac{538000}{126415} = 0.070 \\ \text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} &= \frac{7672000}{7172000} = 0.017 \end{aligned}$$

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

نسبة الديون = الديون

الأموال الخاصة	1.20	= 9253000
9325000		= 1.11 7672000
		7172000

### • ملاحظات الدراسة:

ـ نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة تسجل انخفاضا حساسا خلال سنة 2004.

ـ أما بالنسبة إلى مردودية الصافية و الاقتصادية فهي غير مهمة الدراسة.

ـ بالنسبة لمردودية الديون نلاحظ أن الأموال الخاصة لسنة 2004 غير قادرة على تغطية الديون و التزامات المؤسسة.

### • قدرة التمويل الذاتي :

طاقة التمويل الذاتي ل 2003 = النتيجة الصافية قبل التوزيع + مخصصات الاحتكاك + مخصصات المؤونات - فائض القيمة المتنازل عن الاستثمارات.

CAF 2003 = 5123000.

CAF 2004 = 8138000.

### • ملاحظات:

ـ نلاحظ أن قدرة التمويل الذاتي قد ارتفعت سنة 2004 و هي بالغاً الأهمية و المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات الخزينة، فهده القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة في تمويل نفسها بنفسها، ويستعمل هذا المبلغ في:

ـ إمكانية تمويل الاستثمارات و بالتالي يؤخذ بعين الاعتبار في برامج الاستثمار للمؤسسة.

ـ إمكانية دفع فوائد الأسهم و السندات.

ـ إمكانية تصحيح أو تعديل عدم كفاية رأس المال العامل الصافي أي تحقيق شروط التوازن الدائم برفع الأموال الخاصة بقيمة التمويل الذاتي.

ـ إن هذا القرض القصير الأجل و الذي قيمته 1000.000 دج يسمح بمواجهة احتياجات الخزينة.

### 2- خلاصة الدراسة و رد البنك : (القبول).

بعد الاطلاع على ملف القرض و دراسة الجوانب التقنية و الاقتصادية للقرض و تحليل ميزانيتي الستين التي تسبق تاريخ طلب القرض ، قرر بنك الفلاحة و التنمية الريفية مايلي:

ـ لمدة ثلاثة سنوات من القرض لم نجد أية صعوبة تذكر في تعاملنا مع المستفيد ( COGITAR ) سواء من ناحية استعمال القرض أو من ناحية التسديد ، شرفنا تعاملنا معه بدفع قيمة القرض في مواعيد الاستحقاق، و بتالي كان ردنا قبول

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)-وكالة ورقلة-**

طلب المستفيد و هذا برسالة من قبله موجهة الى طالب القرض صادرة بتاريخ 25/01/2005 و التي تضمنت ما يلي الملحق رقم (8) :

ـ مبلغ القرض الممنوح 1000.000 دج.

أما فيما يخص الضمانات تمأخذ الإجراءات التالية:

قيمة المبلغ بالعملة الصعبة : 5304 أورو.

قيمة المبلغ بالدينار الجزائري : 500.000.00 دج.

معدل الفائدة المطبق : %.9

مدة التسديد : كل 3 أشهر لمدة سنة.

معدل فائدة التأخير : %.11

تسجل هذه الموافقة في الملحق رقم (09) ، يسمى الموافقة أو السماح بمنح القرض ، كما يسجل في الملحق رقم (10) كل المعلومات السابقة الذكر و هي تمثل شروط منح القرض ، وكل ما يتعلق بإجراءات التسديد ، و نسبة الفائدة المطبقة و غرامات التأخير و غيرها من الشروط الخاصة بالبنك.

ملاحظة : بعد مرور فترة الدفع لي القسط الأول وقع المستفيد من القرض في مشكلة أساسها الزبائن أي عدم تسديد بي الطريقة المتفق عليها أولا مع ركود في السوق ادى بها إلى عدم القدرة علي دفع القسط الثاني و الثالث وبالتالي ادخل البنك في خطر عدم القدرة علي التسديد بمأدي بإعادة الجدولة ورفع قيمة معدل الفائدة الناجم علي التأخير وبعد ذلك استمر الدفع على أساس الجدولة الجديدة لان تم الدفع الإجمالي لي قيمة القرض الممنوح وبالتالي اعتباره مصلحة المحاطر سوء في دراسة متطلبات السوق .

### **المطلب الثالث: النتائج والمناقشة**

#### **الفرع الأول: النتائج المستخلصة من الدراسة**

- يمارس على مستوى المصرف (الوكالة) عملية الرقابة الداخلية وليس التدقيق الداخلي بالنسبة لعملية دراسة طلب قرض .
- وجودة علاقة قوية بين المراقبة الداخلية و ادارة المحاطر علي مستوى المصرف .
- ان منح الائتمان في المصرف له ضوابط خاصة به .
- اثر الضوابط ايجابية في بعض الاحيان خاصة في المرحلة الاول جمع كل الوثائق المطلوبة .
- نظام الرقابة المستخدم في التحكم في مخاطر الائتمان ضعيف .
- يتم مراقبة مخاطر الائتمان علي مستوى الوكالة بنظام اي يشير الي الخطر عند الواقع اي عند التأخير علي تسديد (اي تاريخ دفع القسط).

#### **الفرع الثاني: مناقشة النتائج**

## **الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)- وكالة ورقلة-**

- ان المصرف لا يقوم بعملية التدقيق الداخلي بل الرقابة الداخلية علي مستوى الوثائق المقدمة من طرف مقدم طلب قرض علي مستوى الوكالة ،اما التدقيق الداخلي يكون علي مستوى المدرية العامة بالجزائر العاصمة.
- العلاقة متكاملة بين المراقبة الداخلية و ادارة المخاطر ،حيث بالتقرير الخاص با المراقبة الداخلية يساعد على إعطاء صورة بما فيها نقاط الضعف و نقاط القوة لادارة المخاطر ،وبدور هذه الاخيرة حجم الخطر على المؤسسة.
- منح الائتمان في المصرف له عدة ضوابط و الموجودة في التعليمات و الاوامر و القوانين منها(قانون القرض) يجب على البنك جلب و جمع كل ما هو ضمان.
- جمع الوثائق المطلوبة يسهل على المصرف في وضع القرض تحت تصرف المستفيد و في وقت قصير ،تسهل ايضا دراسة الملف و استخراج كل ما يدفع بهذا المشروع الي الفائدة ،باختصار السهر علي تطبيق الضوابط شيء اساسي و غطاء لكل ما ينتج من اخطار.
- مراقبة مخاطر الائتمان لابد ان تكون بطريقة دورية وذلك لتفادي الوقوع فيه اي التحكم في الاسباب المؤدية لي وقوعه وهذا لي مصلحة الجميع ،المستفيد من القرض و المصرف على وجه الخصوص لي ضمان امواله .

### **خلاصة الفصل**

من خلال هذا الفصل تعرفنا علي بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمختلف مديرياته المركزية و كذا المديريات الرئيسية، هذا من جهة و من جهة أخرى تعرفنا علي مكانته المرموقة و التي احتلتها بين مختلف البنوك سواء علي المستوى الداخلي أو الخارجي مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك الجزائرية التي تسعى إلي تبوءه ، علي اعتبار انه يتترجم بعضا من نتائج إصلاح المنظومة المصرفية و الاقتصادية بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية الدولية خاصة فيما يتعلق بمعالجة المخاطر الائتمانية المصرفية من خلال العمل علي تقليلها و كما أنشأنا تطرقنا الي أهم الخطوات التي يمر بها ملف طلب القرض و الشروط الواجب توفرها فيه ، و الوثائق العامة الالازمة التي يعتمد عليها البنك في دراسته و معالجة ملفات و طلبات القرض ، هذا مهما كانت طبيعة هذا الأخير ، قرض استثمار أم قرض استغلال، و هذا بوضع و تسخير القوانين التشريعية المتعلقة بالتدقيق الداخلي ، لكن اتضاح ان المصرف لا يقوم بعملية التدقيق الداخلي ، بل الرقابة الداخلية علي مستوى الوثائق المقدمة من طرف طالب القرض ، كما أن النتائج المتوصل إليها تساعد مجلس الادارة في اتخاذ القرار المناسب بقبول منح القرض أو رفضه، و طبيعة المهنة المصرفية بحاجة.

## قائمة الملحق :

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
49	تقرير ملخص للمعطيات المقدمة من الزبون	01
50	قيمة القرض وفترة التسديد	02
51	الإمكانيات الخاص بالمؤسسة(X)	03
52	أقساط الدفع (X)	04
53	الميزانية المالية للمؤسسة (X)	05
54	الميزانية المالية للمؤسسة(X)	06
55	النسبة على مستوى النشاط+ المردودية للمؤسسة (y) لي 5 سنوات قادمة	07
56	المعدات المقدمة ضمان للبنك	08
57	مخرجات الميزانية المالية للمؤسسة (y)	09
58	قيمة اقساط القرض الواجبة الدفع من طرف المؤسسة (y)	10
59	قيمة مخرجات النشاط للمؤسسة (y)	11
60	قيمة رأس المال التشغيلي (y)	12
61	نتجة الدراسة وقرار اللجنة	13

الملاحق (1): تقرير ملخص للمعطيات المقدمة من الزبون

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL	BNK AL-AGRICULTURE W'L D'DVLPMT R'AL	البنك الفلاحي والريفي	CLIENT
Siège : Touggourt 944	نوع الزيارة : Nature de l'affaire :	مقرها الرئيسي بالجزائر : 17 شارع العقاد	
RESUME DE CONVERSATIONS	Nature et N° du Compte : 300-076 300	Date d'ouverture : 29/04/04	
RENSEIGNEMENTS RECUEILLIS	Adresse : Zouggourt		
SOURCES CONSULTÉES			
APPRECIATION DE LA DIRECTION			
DATES			

RAPPORT DE VISITE SUR SITE

19/07/2006

En date du 19/07/2006 une visite sur site a été effectué à notre relation usine SARL MAGHREB CERAMIQUE par Mr KHELIK Mohammed Directeur d'agence P/I et Mr CHELGHOUM Chelghoum chargé d'étude principal niveau II.

Dès notre arrivé, nous avons trouvé Mr HAMROUNI Khaled Gérant et Mr BPOURENANE Bachir un parmi les associés dans le bureau de la Direction d'usine.

Cette usine fonctionnement avec 130 employé sur trois équipes 24/24.

Au cours de cette visite nous avons constaté les machines fonctionnement à 100% et la production de 80% par les motifs suivants.

- perturbation réseau électrique coupure fréquente
- perturbation dans l'approvisionnement de la matière première.
- L'alimentation de gaz.

La production est de 3.600 m<sup>2</sup> par jour selon les explications donné par le Gérant. Des carreaux de 25 sur 40 et l'usine a cessé la production du carreau 20 sur 30 pour faire face à la concurrence sur le marché.

Les Stocks :

Les stocks des produits finis existant sur place ce jour est environ de 20.000.000.00 DA et 10.000.000.00 DA pour la matière première et pièces de rechangés.

Les ventes :  
pendant l'heure de notre visite, nous avons constaté que les ventes s'effectuant normalement.

Créances :

Les créances a ce jour s'élèvent à 30.000.000.00 DA par ce que la plus part des ventes sont à crédit et n'ont pas de date d'échéance fixé pour le règlement.

Les dettes :

Les dettes a court taie avec les fournisseurs s'élève à 12.000.000.00.

Les difficultés :

Les difficultés qui rencontre cette SARL dans la gestion se sont les paiements des fournisseurs et la récupération des créances sur ces clients, pour ce la, la relation a demande un crédit d'exploitation pour face a ce décalage.



ST 122

الملاحق (2) : قيمة القرض وفترة التسديد

SUITE DE L'EXPOSE

- besoins en fond de roulement :  
retirer par la comparaison entre l'actif circulant et le passif circulant hors trésorier qui est avec une position négative ; engendré par l'immobilisation des postes stocks et les avances à la clientèle , ce qui nécessite gestion plus dynamique pour minimiser ces besoins en fond de roulement.

- la disponibilité  
représente les montants nécessaires pour faire face aux besoins immédiate l'exploitation

- Ratio d'activité  
le chiffre d'affaire réalisé durant les trois exercices en diminution de DA 208.617 en 2008 à 140.277 en 2010 , constitue essentiellement d'un seul produit (faïences ) .

- Résultat de l'exercice qui représente 0.01 % du chiffre d'affaire et 0.02 des fonds propres cette situation connaîtra une évolution très importante d'une année à l'autre, par l'adaptation du personnel à l'outil de production, la rentée de la production en phase de maturité, et la maîtrise des charges.

- Besoins exprimés  
Outre le crédit équipement MT qui est en cours de validité,et comme apparaît sur les bilans , l'amortissement du CMT le montant restant de DA 31.051.047.72 et le montant prorogé de DA 28.300.054.14 au 30.09.2011, accordés à notre relation,

et l'avance sur marchandise au 31.01.2011 de DA 6.265.091.32  
A cet effet notre relation sollicité une renouvellement et restructuration des crédits en ligne crédoc relayé par ASM pour DA 20.000.000.00, et une avance sur marchandise de DA 10.000.000.00 et ce Pour assurer le bon fonctionnement du cycle d'exploitation .

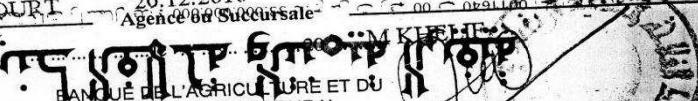
- les garanties détenues

- Nantissement des équipements financées et de la charpente métallique
- D P A M R du 22.07.2010
- l'hypothèque légale du terrain de l'exploitation entendue aux construction

- CONCLUSION  
compte tenu de l'utilité de cette affaire à notre fond de commerce et pour assurer le bon fonctionnement de cette exploitation et étant donné que les engagements antérieurs sont respectés sont couverts par les sûretés réelles, nous proposons la mise en place de crédit en ligne crédoc relayé par ASM pour DA 20.000.000.00, et une avance sur marchandise de DA 10.000.000.00

Nous soumettons les éléments d'informations pour appréciation et décision .

TOUGGOURT 20.12.2010 LE DIRECTEUR D'AGENCE  
Agence de Succursale



الملاحق (3) : الامكانيات الخاص بالمؤسسة (X)



بنك الفلاح و التنمية الريفية  
Renseignement à trois sources d'information

Origine de l'affaire :

SARL  
1er février 2002 est inscrit au registre de commerce le 29 Avril 2002 sous le numéro  
du 30.12.2008 (modifié), et avec un capital de DA 150.000.000.00 gérée  
par l'associé en l'occurrence

constituée à cet effet le

Carrière d'exploitation

Cette unité de fabrication de carreaux céramiques de divers dimensions dont les équipements de productions ont été financés en totalité par nos concours bancaires :

L'unité est rentrée en exploitation en mois de Mars 2004 qui a pu accaparer une meilleure place au niveau national.

Cette SARL a bénéficié des avantages de l'ANDI pour la phase de réalisation et d'exploitation qui permettent de concurrencer les autres présentant des mêmes produits au niveau du marché

Les moyens :

1 - humains

outre les 04 associés, cette unité a créer 130 postes de travail avec deux équipes qui peut être renforcé dans l'avenir.

2 - matériel

construction : l'ensemble des infrastructures sont réalisés par l'entreprise

équipement : l'ensemble des équipements financés en totalité par notre institution

Analyse financière des bilans :

Le reclassement rationnel du bilan comptable des trois dernières exercices 2008, 2009 et la situation comptable arrêté au 31.10.2010 nous a permis de retirer les indices ci dessous,

- Ratios de structure :

- la masse des ressources permanentes constitue par les fonds sociaux, résultat de l'exercice, les réserves légale, les emprunts bancaires, les autres emprunts qui ont connu une diminution d'une année à l'autre par les remboursements de l'emprunt bancaire,

- en contre partie, les immobilisations nettes contiennent l'outil de production et d'autre matériel roulant, l'immobilisation nette est en dégradation par l'amortissement

- Fond de roulement :

la confrontation des ressources stables aux emplois stables, ou les ressources permanentes avec les immobilisations nettes, nous aboutiront à tirer des soldes qui sont positifs durant les trois exercices qui indique qu'il existe une marge de sécurité pour le financement interne d'une partie de actif circulant et qui est en progression.

Agence ou Succursale

..... le ..... 20 .....

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU  
DEVELOPPEMENT RURAL

**الملاحق**

**الملاحق (4) : اقساط الدفع ل (X)**

MOUVEMENT DU COMPTE		MOIS	POSITIONS EXTREMES						DUREE DES PERIODES Créditrices	OBSERVATIONS
DEBIT	CREDIT		DATE	D/C	MINIMUM	DATE	D/C	MAXIMUM		
<b>ANNEE 2010</b>										
12.283	17.820	JAN	24-	C	930	28	C	8.810	31 Jrs	
18.550	20.326	FEV	17	C	448	28	C	10.559	28 Jrs	
19.887	16.853	MAR	14	C	2.626	16	C	9.164	31 Jrs	
34.233	26.449	AVR	14	C	6	07	C	2.106	30 Jrs	
32.342	33.789	MAI	20	C	31	02	C	8.726	31 Jrs	
27.225	32.247	JUIN	10	C	250	01	C	5.708	30 Jrs	
10.706	22.934	JUIL	01	C	36	29	C	7.137	31 Jrs	
23.448	20.123	AOU	15	C	153	30	C	7.642	31 Jrs	
15.413	20.025	SEPT	02	C	64	30	C	8.425	30 Jrs	
16.698	16.039	OCT	21	C	365	31	C	4.766	31 Jrs	
19.617	17.930	NOV	29	C	375	15	C	8.506	30 Jrs	
12.476	9.569	DEC	06	C	17	01	C	3.310	20 Jrs	
<b>252.878</b>	<b>254.120</b>									

MOUVEMENT D'ESCOMPTE (en milliers de dinars)										
Année	Montant cumulé des remises				Risques en cours au ... .. . . .			Appréciation du papier		
20								Montant		
20								Qualité		
20								Longueur		
								% impayés		

MOUVEMENT D'AVALS ET D'OBLIGATIONS CAUTIONNEES					
trimestre	Utilisation cumulée du trimestre			en cours.	
	Aval	O. C.	échéance	Aval	O. C.

**Exposé de l'affaire**

1°) Indiquer éventuellement les modifications juridiques survenues dans la situation de l'affaire.

2°) S'il s'agit d'une première demande l'exposé doit énumérer:

- les membres du Conseil d'administration ou les principaux dirigeants
- les renseignements recueillis auprès de 3 sources d'information

3°) Se conformer au cahier type de la demande de crédit. (cf. circulaire n° 339 en respectant la disposition des titres suivants:

- origine de l'affaire
- Administration et modifications éventuelles
- objet du crédit
- moyens
- bilan
- activité
- Besoins et issue des crédits

**الملاحق**

(5) الملاحق : الميزانية المالية للمؤسسة (X)

B.B.C.B.  
BANQUE  
DE L'AGRICULTURE ET DU  
DEVELOPPEMENT RURAL

Date de la Demande Initiale : 07.20.12  
Siège : AS 12.20.0

**G.R.E DE OUARGLA 030**

COMTE RENDU D'ENGAGEMENTS CONTRACTES

LE ..... PAR .....

PREMIERE DEMANDE OU RENOUVELLEMENT

N° DU COMPTE

INDICE D'ACTIVITE

ATRICLE SCAR

Succursale **OUARGLA 030**

**TOUGGOURT 944**

Nom ou raison sociale et forme de la Société et capital  
Activité professionnelle  
Domicile  
N° d'immatriculation ou R.C.

**SARL**

Formes de crédits	Autorisations en cours		Autorisations demandées		Utilisations au ..... <b>20.12.2010</b>
	Montants	Echéances	Montants	Echéances	
Crédit équipement MTI	93.153.143,00	31.03.2011	-----	-----	- 31.051.047,72
CREDOC Relayé par ASM	12.000.000,00	31.01.2011	-----	-----	- 28.300.054,14
Avance Sur Marchandise	8.000.000,00	31.01.2011	-----	-----	- 6.265.091,32
OC Douane	2.000.000,00	31.01.2011	-----	-----	+ 5.114.905,04
Credoc Relayé par ASM	-----	-----	20.000.000,00	01 Ans	
Avance Sur Marchandise	-----	-----	10.000.000,00	01 Ans	

INTERETS	ESCOMPTE	COMMISSIONS
Tarif N°	Taux d'escampte	— sur Avis
Intérêts Créditeurs		— sur Caution
Intérêts Débiteurs		

**Taux en vigueur**

**GARANTIES FOURNIES PAR LE CLIENT OU PAR DES TIERS**

QUANTITE	Nature des Garanties ou désignation des Titres	COURS	MONTANT
	- D P A M R en profit de la BADR		
	- Chaînes de billet à ordre		
	- Nantissement du matériel à financer		
	- hypothèque du terrain étendu à la construction		
	- nantissement de la charpente		

**RECAPITULATION DE LA SITUATION IMMOBILIERE DU CLIENT**

DATES DES RELEVES	ENUMERATION SUCCINTE DES IMMEUBLES	DATE DE L'ESTIMATION	ESTIMATION DES IMMEUBLES	MONTANT DES HYPOTHEQUES	ECHEANCE
CADASTRE	HYPOTH.				

ARCH. 5

ST. 219

الملاحق

الملاحق (6) :

BILAN (en millier de dinars)				T Autres banques et crédits accordés							
	08	09	10	20	20	20	S	E	Stocks		
Fonds				50.000	150.000	150.000					
Social							2,07 %	RAT 4,08 %	4,02 %		
Personnel							1,84 %	R.E. 3,22 %	4,56 %		
Réserves				304	481	681	1,32 %	3,98 %	6,56 %		
Résultats reportés				128	2.792	2.819					
<b>Actif net</b>	<b>150.432</b>	<b>153.273</b>	<b>153.502</b>								
Résultats nets de l'exercice	3.543	2.819	3.67								
(+) ou (-)											
Emprunts bancaires à terme	155.255	99.351	62.108								
Autres emprunts à terme	11.400	11.400	11.400								
C/C associés bloqués											
<b>Ressources permanentes</b>	<b>320.630</b>	<b>266.843</b>	<b>230.627</b>								
Investissements	503.445	510.561	512.229								
Investis. Hors exploitation											
Val. Temp. Immob. (V.T.I.)											
Amortissements	68.344	- 94.202	- 116.946								
<b>Immobilisations nettes</b>	<b>435.101</b>	<b>416.299</b>	<b>395.278</b>								
<b>Fonds de roulement</b>	<b>114.471</b>	<b>152.456</b>	<b>164.651</b>								
Stocks	51.872	45.380	21.358	Notre part			208.617	207.082	140.277		
Réalisable	2854	1.912	19.962								
Disponible	12.773	7.468	4.218	Mouvements			cpte	Escompte	% imp.		
Exigible à vue dont				(mob. Exclus)							
C/C associés	37.559	37.559	86.110	Semestre							
et passif privilégié	89.684	119.365	83.364	Semestre précédent							
<b>Besoin en Fonds de roulement</b>											
<b>Capacité d'autofinancement</b>	<b>71.887</b>	<b>97.027</b>	<b>120.563</b>	Cautions			Surface	Date			
Actif hors bilan											
Actif fictif non amorti											
<b>Avis du responsable des engagements</b>					<b>Contentieux</b>	<b>Garanties</b>	<b>Fiscal</b>				
					en règle oui-non	en règle oui - non	en règle oui - non				
					<b>Décision du directeur de la succursale</b>						

**الملاحق (7): النسب على مستوى النشاط + المردودية للمؤسسة (y) لي 5 سنوات قادمة**

**RATIOS**

RUBRIQUES	2005	2006	2007	2008	2009	O.B.S
<b><u>STRUCTURE</u></b>						
- Masse bilantielle	876 915	853 102	848 868	864 232	910 057	
- F.P / TOTAL Bilan	7%	16%	27%	40%	52%	
- F.P / TOTAL Dettes	14%	40%	101%	298%	-	
- F.R	68 048	135 678	222 887	329 894	408 564	
- Investissements /Amort	90%	80%	70%	60%	56%	
- CASH FLOW (C.A.F)	165 061	184 641	204 220	223 818	243 380	
- C.P / Dettes Globales	53%	59%	73%	87%	-	
- Emp/CAF	≈ 3 ans					
- Invest / R.Moyens	12%	12%	12%	12%	12%	
- Emprunts / Investissements	51%	38%	25%	12%	-	
- CASH FLOW / Emprunts	35% - 2,83	52% - 1,90	0,87% - 1,14	0,52	-	
<b><u>ACTIVITE</u></b>						
- C.A	268 000	284 750	301 500	318 250	335 000	
- Liquidité (Disp+R+S):DCT	-	-	-	-	-	
- F.R / S+R						
- F.R	68 048	135 678	222 887	329 894	408 564	
- B.F.R	-	-	-	-	-	
- Délai Clients	-	-	-	-	-	
- Délai Fournisseurs	-	-	-	-	-	
- Rotation des Stocks	-	-	-	-	-	
<b><u>RENTABILITE</u></b>						
- Résultats	73 618	93 198	112 777	132 375	162 837	
- C.A.F	165 061	184 641	204 220	223 818	243 380	
- R / C.A	27%	32%	37%	41%	48%	
- R / F.P	105%	64%	47%	37%	33%	

الملاحق (8) : المعدات المقدمة ضمان للبنك

3

soit en valeur relative de 36,4% et le reste soit 63,6 % représentera le financement bancaire cité plus haut de KDA : 585.059.

La durée de remboursement du prêt bancaire sollicité par la SARL est fixé à 05 ans + 01 an différé.

La rentrée en production de la dite briqueterie est prévue dans le 4<sup>ème</sup> Trimestre de l'année 2004 ou début de l'année 2005.

**IV) LES MOYENS:**

**1) HUMAINS :**

Outre les six associés, cette unité prévoit la création de 80 postes de travail répartis de la sorte :

- Encadrement = 08
- Maîtrise = 15
- Opérateurs = 27
- Exécution = 30

Actuellement, elle emploie déjà une dizaine 'employés versés dans la construction, gardiennage etc.

A noter que le personnel spécialisé sera recruté parmi ceux qui possèdent déjà une expérience dans le domaine de la brique.

**2) MATERIELS :**

**- CONSTRUCTION :**

Actuellement, le bâtiment d'exploitation ainsi que le four sont achevés à 100% suivant expertise du mois de Mai 2003 estimé à KDA : 161.360 (ci-joint copie)

**- EQUIPEMENTS :**

Outre L'équipement principal (Fabrication de briques) qui sera importé d'Italie et d'Espagne, le promoteur achètera également du matériel de transport (02 tracteurs semi-remorque, 02 Chariots élévateurs, 01 Rétrochargeur, 01 pelle excavatrice, 01 minibus, 01 ambulance etc.

الملاحق (9) : مخرجات الميزانية المالية للمؤسسة (Y)

V) BILANS:

A) COMMENTAIRE POSTES DU BILAN :

1) ACTIF :

- Terrain : 80.000 m<sup>2</sup> pour KDA : 12.000
- Bâtiments : représentent les constructions génie civil pour KDA : 173.550
- Matériel : acquisition de la chaîne de fabrication de briques et des moyens en amont et en aval pour KDA : 623.659
- Moyens de Transport : représentent le parc roulant de KDA : 47.500

2) PASSIF :

- Capital : de KDA : 70.000, représente la cote part des 06 associés dont le capital par acte notarié est constitué de KDA : 65.400 ; donc la différence de KDA : 4.600 connaîtra une augmentation future de la part des associés.
- Emprunt bancaire : de KDA : 468.047 représente le reste dû de la fin de la première année d'exploitation, la différence de KDA : 117.012 par rapport au crédit sollicité de KDA : 585.059 constitue la première annuité de remboursement.
- Compte courant des associés : KDA : 265.250 concerne les fonds des 06 associés laissés dans l'entreprise qui seront matérialisés par une L.C.A.C

B) ANALYSE FINANCIERE DES BILANS :

1) PASSIF :

a) RATIOS DE STRUCTURE :

- MASSE BILANTIELLE :

A travers les 05 bilans prévisionnels des années de 2005 à 2009, le total des bilans qui de la première année de KDA : 876.915, il passe à KDA : 910.057 à la 5<sup>ème</sup> année soit une augmentation de + KDA : 33.142, soit en valeur relative de + 3,77%, cette lenteur est due à la stagnation des investissements (aucune acquisition pendant 05 ans).

- FONDS PROPRES :

Les Fonds propres sur le total des bilans connaîtront une évolution positive, d'où de + 7% à la 1<sup>ère</sup> année pour atteindre à la 5<sup>ème</sup> année + 52%.

الملاحق (10) : قيمة اقساط القرض الواجبة الدفع من طرف المؤسسة (y)

5

**En effet, ces derniers accroîtront grâce au maintient des résultats.**

**Ces FP de KDA : 70.000 en N 1 atteindront en N 5 KDA : 481.970**

**Ces dits FP par rapport au total des dettes qui ne sont constituées que de l'emprunt bancaire à moyen terme seront de l'ordre de 14 % durant la 1<sup>ère</sup> année pour s'améliorer d'une manière très appréciable à hauteur de 98%.**

**En d'autres termes, ces F.P représentent une assise financière très sécuritaire pour les intermédiaires (créanciers et notamment la banque) dans le cadre du remboursement de ses emprunts de capitaux externes.**

- **FOND DE ROULEMENT:**

**Positif de KDA : 68.048 en 1<sup>ère</sup> année augmentera d'une manière satisfaisante pour atteindre en année 5 KDA : 408.564 soit une courbe ascendante de + KDA : 340.516 soit + 500%.**

**Cette situation s'explique par d'une part, le maintient des résultats ainsi que le compte courant des associés bloqué dans l'entreprise et d'autre part, par la stagnation des investissements qui ne connaîtront pas dans les 05 premières années de nouvelles acquisitions.**

**En principe, cette masse des F.R permettra aux promoteurs de faire face aisément financièrement à la réalisation du passif circulant (dettes à court terme)**

- **INVESTISSEMENTS :**

**L'outil de production constitué de la chaîne de production de briques et des autres matériaux intervenant en amont et en aval resteront durant les 5 premières années d'exploitation performants pour se stabiliser à 56% (en L'AN 5) par rapport à leur amortissement.**

- **CASH FLOW :**

**La capacité d'autofinancement (C.A.F) représentée par le résultat net et les dotations aux amortissements annuels sera de l'ordre de KDA : 165.061 en N 1 pour atteindre en 5 ans la somme de KDA : 243.380 soit une augmentation de + KDA : 78.319 soit en valeur relative e + 47%**

الملاحق (11) : قيمة مخرجات النشاط للمؤسسة (y)

6

- DUREE DE REMBOURSEMENT DU PRET :

Ce Cash Flow par rapport à l'emprunt bancaire qui de KDA : 585.059 permettra son remboursement en 3 ans, facilement réalisable dont les promoteurs concernés, par mesure de sécurité et de facilité ont sollicité une durée de 05 ans + 1 an de différé.

- DUREE DE REMBOURSEMENT DU PROJET :

Le coût du projet évalué à KDA : 920.309 se verra remboursé par le Cash Flow au bout d'une durée de 05 à 06 ans.

- RENTABILITE DES INVESTISSEMENTS PROJETES :

Le coût des investissements prévu à hauteur de KDA : 900.309 produira une rentabilité annuelle par rapport au résultat moyen dégagé durant les 05 années, une fourchette de 12% AN, ce qui démontre comme même qu'il ya une bonne maîtrise de l'outil de production en matière de productivité.

b)ACTIVITE :

- MATIERES PREMIERES :

Constituées principalement d'argile et de sable extraits de la carrière limitrophe et des déchets de briques concassés et broyés, le tout mélangé à l'eau dont la nappe phréatique est importante dans la région.

Les autres charges telles que électricité, Gaz, Carburant, Fuel sont disponibles localement.

- PRODUIT :

Constitué principalement de briques :

- 10 trous de 4,5 Kg
- 15 trous de 6,5 Kg
- Perforées de 1,9 Kg
- Hourdis de 8,9 Kg

La production annuelle serait de l'ordre de 140.000 Tonnes /AN

الملاحق (12) : قيمة راس المال التشغيلي (Y)

8

- CAPACITE D'AUTOFINANCEMENT :

La Capacité d'autofinancement (CAF) de cette unité de production dont nous avons déjà souligné plus haut sa bonne performance permet largement de désintéresser les bailleurs de fonds externes (La banque) en un temps assez modeste ne dépassant la durée de 03 ans.

Celle-ci c'est-à-dire la C.A.F connaîtra une courbe ascendante de +47% en 5 ans, d'où de KDA : 165.061 en N 1, elle atteindra en N 5 la barre de KDA : 243.380.

Ce Cash Flow, compte-tenu de son importance permettra également le remboursement du coût du projet global qui se situera entre 05 à 06 ans.

- RENTABILITE BRUTE :

Les résultats par rapport au chiffre d'affaires dégageront une rentabilité brute en évolution constante d'une année sur l'autre à hauteur de 27% pour N 1, atteignant 48% à la 5<sup>ème</sup> année, totalisant + de 21 points.

Ce rapport satisfaisant rappelons-le, provient de la cadence disproportionnée entre les bénéfices et le chiffre d'affaire respectivement de +121% contre +25%, ce qui en d'autres termes rejoint la 1<sup>ère</sup> hypothèse déjà développée plus haut, c'est-à-dire les différentes exonérations que bénéficiera cette entreprise dans les 09 années d'exploitation.

- RENTABILITE NETTE :

Quant à la Rentabilité Nette calculée par le ratio : R / F.P, celle-ci connaîtra également une évolution positive marquée par une décadence acceptable de -72 points, en d'autres termes de 105% en N 1 pour se situer à 33% en N 5.

Cette situation qui demeure comme même appréciable est la résultante disproportionnée entre l'augmentation d'une année sur l'autre des résultats par rapport au Fonds Propres qui sont de l'ordre de +121% contre 105% due principalement au maintient des bénéfices dans l'entreprise.

VI) BESOINS EXPRIMES:

La SARL sollicite un concours bancaire sous forme d'un CMT externe et interne pour faire face à l'importation des équipements de la briqueterie et des paiements des droits de dédouanement et de transport, remboursables sur une durée de 05 + 01 an de différé, le prêt serait de l'ordre de KDA : 585.059 réparti de la sorte :

- CMT Externe : de KDA : 524.059

الملاحق (13) : نتجة الدراسة وقرار اللجنة

9

- CMT Interne : de KDA : 61.000

**VII) GARANTIES PROPOSEES:**

En contre partie des crédits qui seraient mis en place, l'entreprise propose les garanties suivantes :

- Hypothèque conventionnelle du terrain élargi aux constructions pour une valeur de KDA : 173.360
- Nantissement des équipements de production évalués à KDA : 524.059
- C.S.L des associés à hauteur du prêt de KDA : 585.049
- L.C.A.C des associés pour KDA : 265.250

**VIII) CONCLUSION:**

De notre côté, nous estimons que compte-tenu de :

- Ralliement éventuel à nos guichets des autres activités du groupe familial (Industrie plastic, Transport/Services et Matériaux de Construction)
- Impact social par la création de 80 emplois
- Intérêt d'exploitation évident

Nous sommes favorables à la mise en place du crédit sollicité contre les garanties proposées ; néanmoins nous vous laissons le soin de la décision finale.

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف في الجزائر عامة وبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في المصرف، وبيان أهميته وأهدافه، ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصرف، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة ميدانية لهذا الغرض، واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

وجودوعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصرف، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقدير نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولابد من وجود تنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، والعمل على تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر، كما أوصت الدراسة بالعمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق الداخلي ، جهاز مصرفي ، إدارة مخاطر الائتمان.

**Abstract:**

The aim of this study is to identify the role of the internal auditor in the activation of risk management in banks in Algeria General and the Bank of Agriculture and Rural Development Agency Ouargla, with a review of the concept of internal audit at the bank, and a statement of its importance and its objectives, and then to address the role of the internal auditor in risk management in the bank , descriptive approach has been used in conducting analytical study Mindy for this purpose, and hypothesis testing, The study found a set of results was the most important:

And an awareness of the internal auditor of the importance of his role in the activation of risk management at the bank, also realizes the importance of having an elaborate system of internal audit work, and the importance of carrying out monitoring and evaluation of the risk management system based in the bank, also reached the father of a Risen that it is not the task of the internal audit risk identification and management but his role is to provide advice and recommendations on risk management, but there must be coordination between internal auditor and risk management to ensure efficient workflow in the bank.

The findings of the study to a set of recommendations was the most important: increasing coordination between the internal auditor and risk management in banks, and work to increase interest in the development of the capacity of the internal auditors, and work to enhance the skill and knowledge of internal auditors to enable them to perform their work effectively in the field of risk management, as The study recommended work to strengthen the elements of the independence of the internal auditor to be able to perform his duties to the fullest.

**Keywords:** internal audit, banking system, credit risk management.

## قائمة المصادر والمراجع:

### - الكتب:

- خالد راغب الخطيب، **الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء ،عمان.
- احمد حلمي جمعة ، **تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة** ، دار الصفاء عمان 2013 .
- احمد حلمي جمعة، **مدخل لتدقيق لتأكيد الحديث** ، دار الصفاء عمان ،2009.
- أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، دون دار نشر، مصر،طبعة1، 2001 .
- طارق عبد العالى، **تقييم اداء البنوك التجارية (تحليل العائد المخاطر)** (الدار الجامعية ،الاسكندرية،1999).
- احمد حلمي جمعة، **التدقيق للحسابات** ، دار الصفاء ،عمان ،2010.
- طارق عبد العال حماد،"**ادارة المخاطر**" الدار الجامعية-عين شمس-مصر،(2003).
- منير ابراهيم هندي، **ادارة البنوك التجارية**، المركز العربي الحديث ، الإسكندرية 2000.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003 .
- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .
- محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان،الأردن، 2003 .

### - البحوث الجامعية:

- اهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على ادارة المخاطر في ضوء معايير تدقيق**، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية، قطاع غزة، 2012.
- حفيان جهاد، **ادارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، رسالة ماستر ، جامعة قاصدي مریاح ورفلة، 2010/2011.
- ابراهيم رياح ابراهيم المدهون، **دور المدقق في تفعيل ادارة المخاطر في المصادر** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية، الجامعة قطاع غزة،2012.

## النظاميات العلمية

- إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعملية التأكيد الأخرى والخدمات (الاتحاد الدولي للمحاسبين)

، الطبعة ج 1، 2010

- معاريف فريدة و صالح مفتاح، دور التدقيق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطرة في المصادر ،ملتقى سكيكدة ،اكتوبر

2010

- الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري -واقع وأفاق- جامعة قمالة، نوفمبر 2001.

- ابن حمودة ، تقنيات مصرافية ، ( محاضرات غير منشورة ) ، فرع مالية ، كلية علو اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،

سنة 2004/ 2003

**الخاتمة :**

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في عمليات التمويل و التنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال اللازمة عن طريق الائتمان البنكي، و ما لا شك فيه أن طموحات التنمية الاقتصادية تستدعي المزيد من المساهمة الفعالة لوحدات الجهاز البنكي سواء من حيث الكم و الكيف، و لبلغ ذلك لابد أن يلعب البنك المركزي دورا بارزا في تدفق الائتمان البنكي أو انكماسه طبقا لتأثير تلك السياسة على مجمل النشاطات الاقتصادية، كما لابد على البنك التجارية أن تأخذ كل الاحتياطات اللازمة من أجل الأداء الأمثل لهذه الوظيفة .

يعتبر الائتمان المصرفي محل الدراسة و التي حاولنا من خلاله التطرق إلى دور التدقيق الداخلي لعملية منح الائتمان في البنك التجارية، ولإعطاء هذه الضوابط الطابع الواقعي قمنا بإسقاط دراستنا على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة. و لقد سمحتنا لنا الدراسة النظرية الحكم على دور التدقيق الداخلي في منح الائتمان، و التي مردها إلى الضوابط الداخلية و المتمثلة في مراقبة البنك للائتمان المصرفي عن طريق أدوات السياسة النقدية، و إلى الضوابط الداخلية المتمثلة في الإجراءات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل دراسة طلب القرض.

أما الجانب التطبيقي فقد مكنا من التعرف على مختلف الاجراءات الحاكمة لعملية منح الائتمان لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث لاحظنا وجود مجهودات ملموسة من طرف بنك لمراقبة الائتمان المصرفي عن طريق استخدامه لمجموعة من أدوات الرقابة، لكن رغم تلك المجهودات إلا أن وجود تسرب نقدى خارج النظام المصرفي و غياب الثقافة المالية لدى معظم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و كذا ركود السوق النقدية الجزائرية أثر سلبا على فعالية هذه الأدوات.

و مكنا هذا الجانب أيضا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية دراسة القرض بالبنك محل الدراسة، و التي تهدف إلى اتخاذ قرار ائماني سليم يجنب البنك مخاطر عدم التسديد، لكن رغم ذلك لاحظنا أن الوكالة تتعرض باستمرار لحالات عدم التسديد و التي يعود سببها خاصة إلى عدم الاعتماد على الطرق العلمية في تحليل الوضعية المالية للعميل و اعتماد البنك في إعطاء القروض على اعتبارات شخصية و بيروقراطية و كذا غياب المتابعة الجدية للقرض و عدم كفاءة موظفي البنك.

و بناء على دراستنا لمختلف الضوابط و محاولة تفعيلها قمنا بتقدیم مساهمة عن طريق اقتراح إجراءات تمكن بنك من تفعيل أدوات الرقابة لتفعيل الضوابط الداخلية فقد رأينا أن إنشاء مكاتب لتصنيف الائتمان أمرا ضروريا للبنك التجارية الجزائرية حيث سيساهم هذا الإجراء في توفير المعلومة الدقيقة لحل الائتمان و بالتالي تمكنه من اتخاذ القرار السليم.

**اختبار الفرضيات:**

- بخصوص الفرضية الأولى: كيف يمكن للبنك إن يقوم بتحليل و تقويم مخاطر الائتمان لضمان استمرارية .

فقد تحققت، يعتبر البنك هو الوسيط المالي بين المقرض والمقرض وللحافظة على على هذا لابد من تقليل حجم مخاطر الائتمان المصرفي، وعليه فإن إبراز الأسس والضوابط التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة مرتکرات إدارة المخاطر ، وما سيترتب عليه منفائدة للإدارة المصرفية وبالتالي انعکاسها الإيجابي على تطوير أداء المصرف وذلك من خلال نموه وزيادة قدرته على المنافسة.

**بخصوص الفرضية الثانية:** يدرك المدقق الداخلي أهمية التقليل والحد من المخاطر الائتمانية.

فقد تحققت، إن توفير معلومات دقيقة ومنظمة للإدارة العليا، والتقييم الأولي للمخاطر، والمساعدة في وضع الخطط لإدارة المخاطر تعد من أهم الأمور التي يجب على المدقق الداخلي أن يأخذها في عين الاعتبار لزيادة فعالية إدارة المخاطر في المصرف.

#### **النتائج والتوصيات :**

##### **النتائج**

في ضوء التحليلات النظرية والعملية لدراسة والتي أحرجت على المدققين الداخليين ، و مصلحة المخاطر في المصرف تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك وعي لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر في المصرف ، وأهمية وضع اجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- يركز المدققون الداخليين في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملازمة المعلومات والرقابة الداخلية في المنظمات بصفة عامة.
- يوجد تعاون بين المدقق الداخلي وبين إدارة المصرف لتطبيق نظام فعال للرقابة الداخلية.
- يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر.
- يقدم المدقق الداخلي استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.
- يوجد نظام محكم لأعمال الرقابة الداخلية ، وهناك تعاون بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لتفعيل إدارة مخاطر الائتمان في المصارف.
- يقوم المراقب الداخلي بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف وذلك لتحقيق أهداف المصرف وتقليل الخسائر المحتملة.
- يطبق المراقب الداخلي آليات عملية لكشف أوجه القصور في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية في المصرف.
- هناك وعي لدى المراقب الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية.
- خطر قروض الاستغلال أكبر من خطر قروض الاستثمار وذلك من خلال فترة الدراسة في مراجعة الوثائق المقدمة اي المدة قصيرة.

##### **التوصيات**

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة ، فإن الباحث يوصي المدققين الداخليين في المصارف بالتوصيات التالية:

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة والتنسيق بين دائري إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المصارف.

- استمرارية العمل نحو تعزيز المهارة والمعرفة لدى المدققين الداخليين لتمكنهم من أداء أعمالهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.
  - العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر وإحكام الرقابة على مختلف جوانب الأداء المصرفي.
  - لاستمرارية في تنمية قد رأت المدققين الداخليين من خلال ، تكثيف وتنوع الدورات والدورات المتعلقة بإدارة المخاطر في المصادر لإكسابهم المهارات المصرفية المتتجدة في هذه الموضوعات.
  - متابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الداخلي ومدى علاقتها بإدارة المخاطر مع القيام بإجراء دورات تدريبية للمدققين الداخليين على هذه المعايير.
  - ضرورة التتحقق من وجود دليل محدث لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المصادر في ضوء المستجدات والتغيرات على الساحة المصرفية.
- الدراسات المقترحة:**
- مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمهام إدارة المخاطر على استقلاليته.
  - مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودوره في تحقيق الأهداف.
  - تدقيق عمليات إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في تحسين أداء المنشأة.